صوت النساء على طاولة القرار (صوت)

القرار 1325 بعيون النساء الفلسطينيات

إعداد

د. عبير ثابت
د. طلال أبو ركبه
عبد المنعم الطهراوي

صَوْت
دعم المشاركة السياسية للمرأة العربية

بتمويل من
الإتحاد الأوروبي

جمعية الثقافة والفكر الحر
The Culture & Free Thought Association

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

تم تمويل هذا المنشور بدعم من الاتحاد الأوروبي. المسؤولية الكاملة عن محتوياته تقع على عاتق جمعيّة الثقافة والفكر الحر ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي

مبادرة الإصلاح العربي

© 2023 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.

يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وطالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

الصورة: متطوعة في جمعية الثقافة والفكر الحر تقدم الورود لامرأة فلسطينية في الثامن من مارس يوم المرأة العالمي في مدينة غزة، غزة، 8 مارس 2022. © / Ali Jadallah Anadolu Images

نيسان/ابريل 2022

جدول المحتويات

1 مقدمة

2 الإطار المنهجي للدراسة

3 الإطار النظري للقرار 1325 برؤى الناشطات والمدافعات عن حقوق النساء في فلسطين

4 رؤية النساء الفلسطينيات في إنفاذ القرار 1325 في الحالة الفلسطينية

5 مدى التزام السياسات الفلسطينية بالقرار 1325

7 معيقات توطين القرار 1325 في فلسطين:

7 معيقات تفعيل القرار 1325 بمستوياته الأربعة:

8 قراءة في نتائج الأدوات البحثية حول القرار 1325 من وجهة نظر نسوية فلسطينية

8 أولاً: مدى تطبيق محور المشاركة السياسية للنساء في فلسطين من وجهة نظر النساء:

10 ثانياً: مدى تطبيق محور المساءلة في فلسطين من وجهة نظر النساء:

11 ثالثاً: مدى تطبيق بند الحماية في فلسطين من وجهة نظر النساء:

15 رابعاً: مدى تطبيق بند الإنعاش للنساء في فلسطين من وجهة نظر النساء:

15 مدى إشراك النساء في ملف إعادة الإعمار

15 مقترحات الناشطات والعاملات في مجال الدفاع عن حقوق النساء لتطبيق القرار 1325 لصناع القرار في فلسطين

15 الاشتراطات المطلوبة لمنح النساء فرصة المشاركة السياسية الفاعلة.

16 الاشتراطات المطلوبة لتفعيل بند المساءلة

16 الاشتراطات المطلوبة لتفعيل بند الحماية

16 الاشتراطات المطلوبة لتفعيل بند الإنعاش

17 خاتمة

18 الملاحق

مقدمة

يشير الواقع الحالي للنساء والفتيات في مناطق مختلفة من العالم، إلى كونهن الضحايا الأبرز والأكثر تضررًا بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء قبل النزاعات المسلحة أو أثناءها أو بعدها. وقد بات من المؤكد بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على صدور القرار الأممي (1325)، والذي جاء في إطار الإقرار الدولي، بأن أجندة النساء والسلام والأمن، هي حجر الأساس لبناء مجتمعات إنسانية أكثر عدلاً وازدهاراً. إلا أن الكلمات التي تضمنها هذا القرار كانت غير كافية لتحقيق ذلك، حيث أثبتت السنوات العشرين الماضية، أن الجهود المبذولة من قبل الدول، لم تصل إلى ضمان عالم يسوده العدل والمساواة بين الجنسين؛ ولم تنجح الخطابات التي تُطلق في أروقة وقاعات الأمم المتحدة حتى اللحظة في إحداث تأثير إيجابي على التجارب المعاشة للنساء والفتيات في مناطق عدة في العالم

ولا يختلف واقع المنطقة العربية كثيراً خصوصاً في دول ما يعرف بالربيع العربي؛ والتي شهدت ولا تزال انقسامات، وحروباً أهلية، وكانت النساء والفتيات والأطفال من كلا الجنسين هن/هم الضحايا لها. ولا يمكن تناول واقع التجربة الفلسطينية بمنأى عن السياق الاستعماري الاستيطاني الاحتلالي الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي بشكل يومي بحق النساء الفلسطينيات، في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء كانت في الضفة الغربية، أو القدس، أو قطاع غزة، وإن أخذت أشكالاً مختلفة بين تلك التجمعات الفلسطينية. إضافة إلى واقع الانقسام السياسي الفلسطيني، وما خلّفه من آثار كارثية على كافة المستويات في الواقع الفلسطيني، وخصوصاً في ضوء ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتراجع منظومة السلم الأهلي، وافتقار صانع السياسات الفلسطيني إلى القدرة على وضع السياسات والإجراءات الواجبة لتفعيل القرار 1325 في أراضي السلطة الفلسطينية نتيجة تعطيل عمل المجلس التشريعي؛ والذي انتهت ولايته القانونية وفق القانون نتيجة الانقسام السياسي.

وعلى اعتبار أن فلسفة بناء المعرفة تعمل – في أحد جوانبها - من أجل رؤية العالم وفهمه بعيون النساء اللواتي يعانين من التمييز؛ من خلال دمج المعرفة النظرية بالممارسة، وعلى قاعدة بناء المعرفة استنادًا إلى أن واقع تجارب النساء المعاش هو القادر على معالجة نتاجات وآثار الإشكالية القائمة المتمثلة في إقصاء النساء عن مجالات مختلفة. كما وتعتبر التجارب الملموسة للنساء هي التي تقدم المصداقية في تقصّي الحقائق. وقد قمنا بدراسة وتحليل القرار 1325 بعيون النساء في هذه الدراسة؛ والتي تناقش واقع هذا القرار في الأراضي الفلسطينية؛ وتسلّط الضوء بشكل واضح على المبادئ الأربعة التي أقرها القرار والمتمثلة بـ (الحماية والإنعاش والمساءلة والمشاركة السياسية)

الإطار المنهجي للدراسة

هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى بحث وقراءة وجهة نظر النساء الفلسطينيات في القرار 1325 والذي من خلاله تحقّق الأهداف الآتية:

- التعرّف من وجهة نظر النساء الفلسطينيات إلى مدى حصولهن على حقوقهن في مجالات المشاركة السياسية والحماية والإنعاش.
- الوقوف على كيفية مساءلة كافة الأطراف التي تنتهك نصوص القرار ومجالاته، حيث إن الحالة الفلسطينية تتعرض لانتهاك وتمييز مزدوج؛ الأول يتمثل بالاحتلال الإسرائيلي الذي يمارس كافة أشكال التمييز والانتهاك لحقوق النساء والفتيات، بما يتعارض مع نصوص القرار. والثاني السلطة الوطنية وممارساتها الذكورية.
- الكشف عن ممارسات المجتمع الذكوري الذي يشكل طرفاً آخر في تعزيز الممارسات الإقصائية والتمييزية تجاه حقوق النساء. كذلك رؤية النساء لكيفية توطين القرار 1325 في ظل الظروف السياسية المحيطة بفلسطين.

وتلخصت مشكلة الدراسة في أن المرأة الفلسطينية ما زالت تعاني الإقصاء والتمييز؛ بعد مرور ما يفوق العقدين على اعتماد القرار 1325، والذي يدعو إلى مشاركة النساء في مواقع صنع القرار من أجل المشاركة في إرساء الحلول وصنع السلام؛ خاصة في ازدياد أعداد ضحايا الحروب من النساء والفتيات. وحسب الإحصاءات، فالمرأة الفلسطينية هي أكثر من يعاني في كافة الظروف المعاشة بسبب الواقع السياسي والاجتماعي الذي تعيشه، والمتمثلة – أي الظروف المعاشة - في ممارسات الاحتلال وسياساته القمعية؛ والتي تتعارض ونصوص القرار 1325؛ وكذلك سياسات السلطة الوطنية الإقصائية بحق النساء

وقد أجابت الدراسة عن التساؤل الرئيس: كيف ترى النساء الفلسطينيات واقع تطبيق القرار 1325 بعد مرور عشرين عاماً؟ ولقد استخدمت تقنيات منهجية جديدة في الدراسة؛ مثل المدخل التفاعلي الذي يعتمد على مشاركة المبحوثات في صياغة أفكارهن الجديدة؛ والتي تعكس تجاربهن وأفكارهن ومشاعرهن، ومن ثم الابتعاد عن المقابلة التقليدية، أي أن تكون تجارب النساء المعيشة هي مدخل البحث والدراسة والتوصل إلى المعرفة الجديدة[1].

وانطلاقاً من هذا المفهوم، وتماشياً مع فلسفة البحوث النسوية التي تقوم على أساس أن البحث النسوي هو دراسة البنى الفكرية والاجتماعية والأيديولوجيات القائمة على قهر وظلم النساء، وإدراكاً من فريق البحث لتعدد التجارب والثقافات التي تنتمي إليها النساء المبحوثات، فإن الفريق البحثي استخدم مناهج متعدّدة في البحث النسوي الهادف إلى التعرف على واقع تطبيق القرار 1325 من وجهة نظر نسوية فلسطينية، من خلال استخدام العديد من الأدوات البحثية التي تستخدم في إعداد الدراسات النسوية؛ كالمقابلات المعمقة؛ والسرد القصصي وغيرها من الأدوات التي تضمن سياق الواقع من منظور نسوي

واعتمد الفريق البحثي في إعداد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع المعلومات والمعطيات النظرية والواقعية، وتحليلها، واستخلاص النتائج من أجل صياغة البدائل من منظور نسوي لمعالجة مشكلة البحث الرئيسية. حيث تم جمع البيانات الأولية بمراجعة الأدبيات ذات العلاقة بالقرار 1325 على المستوى الأممي والمستوى الوطني، مثل مكونات القرار 1325 والقرارات التفسيرية الأخرى، الجيل الثاني من الخطة الوطنية لتفعيل القرار 1325، خطة الإنعاش المبكر وعملية إعادة الإعمار وإشراك النساء، والقرارات والسياسات الرسمية ذات العلاقة، وتوجهات المنظمات الأهلية تجاه العمل في تفعيل القرار 1325، وغيرها من الإصدارات الدولية ذات المقاربات المشابهة في الدول التي تمر بصراعات مختلفة، إضافة إلى اعتماد جمع المعلومات من مصادرها الثانوية من خلال المقابلات المعمقة مع نساء من كافة مناطق دولة فلسطين

واعتمد فريق البحث أيضاً على محاولة فهم إشكالية الدراسة عبر تجارب النساء؛ والتي أدت دوراً في صقل وعي مزدوج، وعي بالغ بحياة وتجارب النساء، ووعي آخر بحياة الفئة المسيطرة؛ والتي تشكل سبب التمييز من وجهة نظر النساء وهم (الرجال). لذلك جرى عدد من المقابلات المعمقة مع النساء والناشطات في الدفاع عن حقوق النساء، وأخريات يمثلن نماذج ناجحة في مواجهة التحديات الذكورية التي تعمل على فرض الممارسات الذكورية والتي تعزز التمييز واللامساواة. وعاد فريق البحث إلى اللقاءات المصورة لمجموعة من صناع القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الأمر الواقع في غزة من أجل الاستدلال على بعض الحقائق والمعطيات؛ التي تمثل جدلاً أحياناً بين كافة الأطراف ذات العلاقة بعملية تطبيق القرار 1325.

وقد اعتمد الفريق ثلاثة أشكال للمقابلات كانت كالآتي:

- المقابلة غير الرسمية، والتي اعتمدت على قدر قليل من البناء المحكم، وهدفت إلى بناء علاقة مع المستجيبين للبحث باستخدام الأسئلة المفتوحة.
- المقابلة شبه محكمة البناء، حيث تم إعداد دليل خاص للمقابلة يتضمن قائمة من الأسئلة المكتوبة التي تحتاج الباحثة إلى تغطيتها في المقابلة.
- مقابلة محكمة البناء، ويتمتع فيها الباحث/ الباحثة بالتحكم التام في برنامج المقابلة، فتُطرح الأسئلة نفسها، وبالترتيب نفسه على المستجيبات، وكانت الأسئلة مغلقة بمعظمها.

1 مدخل إلى البحث النسوي، ممارسة وتطبيق، ص 22.

الإطار النظري للقرار 1325 برؤى الناشطات والمدافعات عن حقوق النساء في فلسطين

يعتبر قرار مجلس الأمن رقم 1325، لسنة 2000، بمثابة أول قرار دولي يقرّ بالأثر غير المتكافئ والفريد للنزاعات المسلحة على النساء والفتيات؛ كما أنه أول قرار يربط تجربة النساء في مناطق النزاعات للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ويقرّ بالإسهامات التي تقدمها النساء والفتيات لمنع النزاع وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام. حيث إن القرار في مضمونه يشير بوضوح إلى أهمية مشاركة النساء والفتيات الفاعلة والمتكافئة، باعتبارهن عوامل فاعلة في بناء السلام والأمن

ويؤكد القرار 1325، على الضرورة الملحة للتطبيق الكامل للقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، اللذان يحميان حقوق النساء والفتيات أثناء الصراع وبعده. وفي السياق الفلسطيني سعت السلطة الوطنية الفلسطنية إلى إدماج وتفعيل محور المساءلة ضمن إطار الخطة الوطنية الخاصة بشأن المرأة والسلام والأمن لتفعيل القرار 1325. وتركز هذه الدراسة على أربعة محاور رئيسية في إطار الخطة الوطنية، وهي المشاركة السياسية الفاعلة، والحماية، والمساءلة، والإنعاش

وطالب القرار جميع الأطراف الفاعلة المعنية، عند التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها، الأخذ بالاعتبار المنظور الجنساني الذي يشمل جملة أمور أهمها

- مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة أثناء الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وما يتعلق من هذه الاحتياجات بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج والإعمار بعد انتهاء الصراع.
- اتخاذ تدابير تدعم مبادرات السلام المحلية للمرأة والعمليات التي يقوم بها السكان لحل الصراعات، وتدابير تشرك المرأة في جميع آليات تنفيذ اتفاقات السلام.
- اتخاذ تدابير تضمن حماية واحترام حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، وخاصة ما يتعلق منها بالدستور والنظام الانتخابي والشرطة والقضاء.

1. التدابير الخاصة بالدول (تدابير المشاركة والإنعاش)

حث الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها

- زيادة التبرعات المالية ودعم جهود التدريب المراعية للمنظور الجنساني.
- الأخذ بالمنظور الجنساني عند التفاوض على اتفاقيات السلام وتنفيذها.

2. التدابير الخاصة بأطراف النزاع (تدابير الحماية والمساءلة)

- الاحترام الكامل للقانون الدولي في ما يخص حقوق النساء بوصفهن مدنيات، وخاصة اتفاقيات جنيف وملحقاتها واتفاقية سيداو واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية اللاجئين.
- اتخاذ التدابير لحماية المرأة من العنف على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، وخاصة الاغتصاب، والأشكال الأخرى للإيذاء الجنسي.
- ضمان عدم إفلات مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، وبما فيها الجرائم ضد النساء، من العقاب، واستثناء هذه الجرائم من العفو.
- احترام الطابع المدني والإنساني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين ومراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء.

رؤية النساء الفلسطينيات في إنفاذ القرار 1325 في الحالة الفلسطينية

من الضرورة الانتباه إلى أن القرار 1325، يخص الدول التي تعيش حالة صراع، سواء لأسباب عرقية أو طائفية، بما فيها حالات الصراع والخلاف السياسي. ولكن بالتدقيق في نصوص القرار، فإنه لم يأتِ على ذكر النساء تحت الاحتلال، وكذلك لم يضع الأجندة الزمنية المحددة لتطبيقه. وهذا ناجم عن عدم استيعاب الصعوبات التي قد يواجهها تطبيق القرار، وتعقيدات إيجاد حلول سريعة لحالات الصراع. كما أن القرار يعاني من مفارقة واضحة في كونه يتوجه إلى دعوة النساء للمشاركة في صنع السلام؛ ويضع بين أيديهن مهمة معقدة وصعبة كتحقيق السلام، بما يبدو وكأنه يتخطى مسألة الضعف والتهميش المُحيطة بالنساء المستبعدات عن قرار الحرب والسلم، بينما يتجاهل أن من يملك النفوذ والقوة والقرار فشل في تحقيق السلام[2].

ويركز القرار الأممي على حماية المرأة في أماكن النزاع وتوفير الأمن والسلام لها، ويشكل مناسبة لتذكير المجتمع الدولي بضرورة توفير الحماية للنساء الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي ومحاسبته على جرائمه، والنساء الفلسطينيات لديهن خصوصية ومعاناة يومية، فهناك الأسيرات اللواتي يعانين في سجون الاحتلال؛ وكذلك اللاجئات، والفلاحات، والنساء في القدس، وفي مناطق «ج» والأغوار وبالقرب من الجدار، وعليه لا بد من العمل الدائم والمستمر من أجل إصدار قرار يخص المرأة الفلسطينية نتيجة لخصوصية وضعها تحت الاحتلال الاسرائيلي.[3]

وعليه لا يمكن تحليل القرار 1325 في السياق الفلسطيني، بمنأى عن السياق الاستعماري الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية. وتحليل القرار 1325 يتطلب في الحالة الفلسطينية تفكيك مدى التداخل بين أشكال العنف التاريخي والجغرافي والنفسي والجسدي الذي يمارس بحق النساء، الأمر الذي شكل على الدوام دافعاً للنساء الفلسطينيات لابتداع واجتراح أشكال متعددة من المقاومة وانتزاع الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية كجزء من حالة النضال على كافة المستويات التي تقوم بها النساء والفتيات في المجتمع الفلسطيني. وحيث تعمل النساء على انتزاع الحقوق الوطنية المتمثلة بالحق في الحياة والوطن والحرية من الاحتلال، تعمل بشكل متوازٍ على انتزاع حقوقهن بالمشاركة والمساواة والحماية من التمييز نتيجة التوجهات الذكورية لدى المجتمع وصناع القرار.

وتؤكد كافة مكونات المجتمع الفلسطيني السياسية والمجتمعية على الدور المركزي والحيوي للمرأة الفلسطينية في تعزيز الصمود الوطني على الأرض، وعلى طبيعة الأدوار التي تلعبها في إطار الحفاظ على الأسرة الفلسطينية من التفكك أو الانهيار كشعار يمكن استخدامه في أوقات كثيرة يكون الرجال فيها بحاجة إلى النساء كأصوات انتخابية أو من أجل اكتمال الصورة، إلا أن المكونات السياسية على مستوى الممارسة تواصل دون اعتبار لتهميش وإقصاء النساء عن المشهد السياسي الفلسطيني الداخلي سواء كان ذلك على مستوى إدارة ملف المصالحة الفلسطينية، أو في ملف إعادة الإعمار الخاصة بقطاع غزة، عقب تعدد الهجمات العدوانية الإسرائيلية المتعاقبة؛ والتي كان آخرها عدوان مايو 2021، أو على مستوى المشاركة السياسية والحقوق السياسية بشكل عام.[4]

وتبرز حالة التناقض بين الخطاب الفلسطيني الذكوري والممارسة على أرض الواقع من خلال الشواهد والمعطيات التي يقدمها جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (2020)؛ والذي يشير إلى مدى اتساع الفجوة في مستويات المشاركة السياسية للنساء، حيث لا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة مع الرجال، بنسبة وصلت إلى 5% فقط من أعضاء المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ و11% من أعضاء المجلس الوطني، و13% من أعضاء مجلس الوزراء، و11% نسبة السفيرات في السلك الدبلوماسي، كما أن هناك امراه واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 16 محافظاً، أما على مستوى البلديات، حيث لا يوجد أي امرأة رئيسة بلدية في البلديات المصنفة (A+B)، ويقصد بها بلديات المدن الكبيرة والمتوسطة. أما بالنسبة إلى البلديات المصنفة (C) وهي البلديات الصغيرة والمجالس القروية؛ فإننا نجد أن هناك ثلاث رئيسات بلدية مقابل (97) للرجال، وحوالي 91% من رؤساء المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل الفلسطينية هم رجال، مقابل 9% من النساء. أما عن أعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية، فقد بلغت النسبة 96% من الرجال، مقابل 4% فقط من النساء في فلسطين للعام 2019، وحوالي 8% فقط نسبة القاضيات الشرعيات في الضفة الغربية مقابل 92% للرجال. ويشكل وجود النساء، ولو بنسبة قليلة، مؤشراً على إمكانية زيادة النساء في هذا القطاع. وترتفع النسبة للنساء كعضوات في النيابة الشرعية لتبلغ 71% مقابل 29% للرجال للعام 2019. وحسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط 2021؛ فقد بلغت نسبة مساهمة النساء في القطاع المدني 45% من مجموع الموظفين. وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى؛ حيث بلغت 14% للنساء مقابل 86% للرجال.[5]

ولا يختلف الحال على مستوى المشاركة في الأحزاب السياسية؛ حيث تمثل مشاركة نسبة بسيطة مقارنة بنسبة مشاركة الرجال في كافة مستويات صناعة القرار في الأحزاب الفلسطينية؛ على الرغم من قرار المجلس المركزي في العام 2014؛ بزيادة نسبة مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن 30% في كافة مؤسسات منظمة التحرير؛ وعلى الرغم من الدور البارز الذي تلعبه النساء في تلك الأحزاب، إلا أنها ما زالت تتعرض للإقصاء والتهميش. فعلى سبيل المثال، تُمثَّل امرأة واحدة في اللجنة المركزية، و12 في المجلس الثوري لحركة فتح. وشكلت النساء في اللجنة المركزية للجبهة الشعبية 20% من الأعضاء، في حين مثلت في اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية 23%، ولا يختلف الحال في كافة الأحزاب الفلسطينية التي يتعذر الحصول على

2 ريما نزال: مقابلة شخصية.
3 من لقاء للدكتورة أمال حمد عبر راديو نساء إف إم بتاريخ 2-11-2020.
4 مريم شقورة، مديرة مركز صحة المرأة، مقابلة خاصة.
5 تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار 2020 بمناسبة يوم المرأة.

بيانات خاصة للمشاركة فيها.[6]

إن تطبيق القرار في الحالة الفلسطينية استعرض أثر استراتيجيات صانع القرار أو صاحب السلطة السياسية والاقتصادية في حياة المرأة الفلسطينية، ومناهضة النزعة الشمولية، والتي لا تهدف فقط إلى تشييء المرأة الفلسطينية، بل إلى إعادة انتاج تهميشها أيضاً من خلال السيطرة على دقائق حياتها اليومية؛ وصولاً إلى السيطرة الكلية على مجمل حياتها، ومن ثم الوصول إلى السيطرة عليها[7].

وأما على مستوى الانتهاكات من قبل الاحتلال الإسرائيلي؛ فإن الأرقام والإحصائيات تدلل على أن الاحتلال قد تعمّد، في كافة الحروب وهجماته العدوانية على الضفة الغربية وقطاع غزة، استهداف المدنيين والأماكن المدنية كالمدارس والمستشفيات ودور العبادة وحتى بيوت المواطنين دون تحذير أو سابق إنذار؛ ما تسبب في قتل المئات من الأطفال والنساء والرجال المدنيين الذين اعتقدوا أن وجودهم في بيوتهم سيحميهم من القصف.

وخلال الحرب 2008 استشهد 1436 شخصاً منهم 410 أطفال، و104 نساء و100 مسن إضافة إلى إصابة 5400 شخص غالبيتهم من النساء والأطفال، وكذلك الحال فقد كان للأطفال والنساء في حرب 2012 النصيب الأكبر من الضحايا، حيث قتل 42 طفلاً، و11 امرأة، وأصيب 1300 غالبيتهم من الأطفال والنساء أيضاً. وفي عام 2014 الذي شهد أطول الحروب على غزة بما يقارب 51 يوماً من القصف المستمر وتدمير المنازل وعدم تحييد المدنيين أثناء النزوح الداخلي، قتلت إسرائيل خلال تلك الحرب أكثر من 2322 شهيداً منهم 578 طفلاً و489 امرأة وأكثر من 100 مسن، إضافة إلى تدمير 12000 وحدة سكنية بشكل كامل، وأكثر من 160000 وحدة بشكل جزئي، منها 6600 غير قابلة للسكن. هذا ما أدى إلى تهجير ونزوح ما يقارب نصف مليون مواطن من بيوتهم واللجوء إلى مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وغيرها من الأماكن غير المهيأة لاستقبال النازحين. وكانت غالبية النازحين من النساء والفتيات والأطفال الذين اضطروا إلى الإقامة في أماكن غير مهيأة؛ ولم تراعِ أي شكل من أشكال الاحتياجات من منظور النوع الاجتماعي. أما الحرب الأخيرة على غزة في مايو 2021، فقد مارس الاحتلال كافة أشكال القتل والتنكيل ضد المدنيين والعزّل من الأطفال والنساء؛ حيث استشهد 230 فلسطينياً؛ منهم 65 طفلاً و39 امرأة و17 مسناً؛ إضافة إلى إصابة 1710 أشخاص غالبيتهم من الأطفال والنساء، وهدمت عشرات البيوت على ساكنيها دون سابق إنذار، وكذلك دمرت البنية التحتية، ونزح الآلاف من المواطنين بحثاً عن الأمان الذي لم يجدوه، حيث أغلقت أبواب المدارس أمامهم نتيجة لعدم وجود قرار بفتحها كمراكز إيواء، وقصفت البيوت التي تم اللجوء إليها كحالة عائلة أبو حطب في مخيم الشاطئ وغيرها من العائلات.[8]

ومن وجهة نظر نسوية حول مفهوم المشاركة كأحد مكونات القرار 1325 لاسيما محور مشاركة النساء في عمليات إعادة الإعمار بعد مرحلة النزاعات؛ فإن الناشطات أجمعن على أنه من الصعوبة تناول مشاركة النساء في فلسطين عامة، وفي غزة خاصة في لجان إعادة الإعمار على سبيل المثال بعيداً عن السياق العام المحاط بالمعيقات وتحديات مشاركة النساء بشكل عام، حيث تمثل مشاركة النساء في فلسطين مشكلة قائمة، تعود أسبابها في الغالب إلى التوجهات الذكورية لصناع القرار على مستوى الأحزاب والحكومات المتعاقبة وحتى المشرّعين على الرغم من غياب الدور الحقيقي للمجلس التشريعي؛ الذي يفترض أن يلعب دوراً أساسياً في كل ما يتعلق بمأسسة وتقنين قضايا إعادة الإعمار؛ وسن التشريعات الخاصة بها؛ كون الاحتلال مستمراً في عدوانه والتدمير مستمر.[9]

لذا فإن المجلس التشريعي لا بد أن يقوم بدوره في سَنّ القوانين والتشريعات التي يمكن أن تنظم عملية إعادة الإعمار من ناحية قانونية تضمن تطبيق التوجهات الرسمية للسلطة في المساواة وعدم التمييز التي أقرتها وثيقة الاستقلال والنظام الأساسي، لاسيما المادة التاسعة منه؛ والتي نصت على قضية المساواة وعدم التمييز القائم على أساس الجنس أو اللون أو الدين.[10] إضافة إلى الصورة النمطية تجاه أدوار النساء في الأوقات العادية وأوقات الطوارئ، والتي ترى أن النساء يمثلن الأدوار النمطية في أوقات النزاعات والحروب، فالاحتلال يدمر، والرجال تعمر البيوت والنساء تنظّف وتزيّن البيوت. وتتفق جميع المشاركات في البحث من النساء الفلسطينيات على أن القرار 1325، مهم للغاية للنساء الفلسطينيات، وأنه ذو أهمية فريدة من نوعه للمرأة الفلسطينية، والتي لا تعاني فقط من الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الوحشية، بل من عدم الاستقرار في المجتمع الفلسطيني

مدى التزام السياسات الفلسطينية بالقرار 1325

ترى النساء الفلسطينيات أنه لا يمكن الحديث عن مستويات جديدة من التطور على صعيد السياسات الفلسطينية في ما يتعلق بترجمة القرار 1325، في الأراضي الفلسطينية، حيث إن السلطة الفلسطينية تتعامل مع القرار أسوة بجملة القرارات الدولية الأخرى؛ والتي كانت قد وقعتها دولة فلسطين في العام 2014، والتي اكتفت في أغلبها بالتوقيع، دون إحداث أية مواءمة في بنية القوانين والتشريعات المحلية الفلسطينية بما يتناسب مع الالتزامات المترتبة على السلطة الفلسطينية جراء توقيعها على تلك الاتفاقيات، ومن ضمنها القرار 1325.[11] وتنظر النساء الفلسطينيات إلى أن التزام السلطة الفلسطينية بالقرار 1325، جاء شكلياً من خلال إعداد أول خطة وطنية فلسطينية لتفعيل القرار، وهي موجودة كبنود، إلا أن حجم التزام السلطة الفلسطينية بها غير واضح المعالم. وكذلك فإن السياسات العامة والإجراءات التنفيذية لم تستجب لمتطلبات القرار بمستوياته الأربعة، ولم يتم توطينه في القوانين الفلسطينية

6 لونا عريقات، المشاركة السياسية للنساء، مؤسسة مفتاح، ص 5.
7 هداية شمعون: "قرار مجلس الأمن 1325"، ص 2.
8 تقارير مختلفة صادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، 2008-2012-2014-2021.
9 تغريد جمعة، مديرة اتحاد لجان المرأة، غزة، مقابلة خاصة.
10 القانون الأساسي الفلسطيني، نص المادة 9.
11 فاطمة عاشور، حقوقية وناشطة نسوية، مقابلة خاصة.

وتواجه المجتمع الفلسطيني عامة والنساء خاصة مجموعة من التحديات، وتتمثل أهمها في آثار الحروب التي ما زالت قائمة على غزة من قتل وتدمير البيوت فوق رؤوس ساكنيها، وكذلك الانقسام الذي ما زال يؤثر على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية، وكلها تؤثر على حقوق النساء بشكل خاص، إضافة إلى تحديات الحصار ووباء كورونا؛ الذي كشف عجز الجهات الرسمية عن إشراك النساء في مواجهة الوباء. فقد غابت النساء بشكل شبه كامل عن لجان الطوارئ والعمل الحكومي لإدارة أزمة كورونا. وما زالت النساء الفلسطينيات يعانين من كل أشكال الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة والقطاع والقدس والشتات، إضافة كذلك إلى معاناة المعتقلات السياسيات في السجون الإسرائيلية؛ وما يعانينه من انتهاكات مستمرة من الاحتلال دون أي قدرة على محاسبة هذا الاحتلال.[12]

وعلى صعيد آخر، فإن التقارير التي قدمتها وزارة الخارجية الفلسطينية؛ والتي أعطتها السلطة الفلسطينية مهمة إعداد التقارير، جاءت ضعيفة للغاية، وعليها العديد من الملاحظات. وتجدر الإشارة إلى أن التقرير لا يصدر عن جهة الاختصاص الرسمية الفلسطينية في هذا الإطار، وهي وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، بل من وزارة الخارجية، وتلك إشكالية حقيقية؛ خاصة أن عملية إعداد التقارير التي تقدم من قبل وزارة الخارجية، لا يتم فيها إشراك مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، مثل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الأمر الذي يعكس حجم الفجوة بين المجتمع المدني، وخصوصاً المؤسسات الأهلية النسوية، والسلطة الفلسطينية. وقد تجسد التزام الحكومة الفلسطينية بالقرار 1325 بعد أن صدر مرسوم رئيس مجلس الوزراء في عهد د. سلام فياض يقضي بتشكيل اللجنة العليا لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة في دول الصراع المسلح برئاسة وزيرة المرأة وعضوية عدد من الوزارات ذات الصلة وعدد من المؤسسات النسوية الفاعلة، ومن ثم التوجه نحو إعداد الإطار الاستراتيجي للقرار والخطة، إضافة إلى العمل الحكومي على إعداد الجيل الثاني للخطة الوطنية. ومن زاوية أخرى يسجل سلباً على الالتزام الحكومي المعني بتطبيق القرار في كون قرارات الأمين العام لمجلس الأمن توجه للحكومات المُطالبة بتطبيقها، وعليه يُشكل عدم استخدام القرار في الخطة الحكومية في التصدي للصراع الداخلي وتحقيق المصالحة ثغرة ربما تشير إلى الانتقائية في استخدام القرار كما أن عدم تخصيص موازنات خاصة لتطبيق القرار يندرج في ذات الفهم بما يؤدي إلى الاعتماد على التمويل الخارجي في التعامل مع القرار[13].

وهناك قصور حكومي في تفعيل ومأسسة العمل وفق القرار 1325؛ خاصة أن أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية لعام 2017 ـ 2022 لم تأتِ على ذكر أي شيء يتعلق بالقرار؛ وقد جاء بشكل خجول في المحور الثالث التنمية المستدامة تحت بند العدالة الاجتماعية وسيادة القانون الآتي: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ؛ وعليه فهي لا تستجيب لمتطلبات القرار بأي مستوى. وبما أن أجندة السياسات الوطنية تنتهي هذا العام؛ فيتوجب على السلطة الوطنية الاهتمام بالقرار وجعله جزءاً أساسياً من سياسات أجندة السياسات لاسيما في ما يخص محور المشاركة والحماية والمساءلة؛ وكذلك يقع على السلطة الوطنية العبء الأهم والأكبر لمساءلة الاحتلال الإسرائيلي، باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، ولكن السلطة لم تنجح حتى الآن في الضغط على الاحتلال؛ ففي جانب منه أنها لا تمتلك الأدوات اللازمة لذلك؛ وفي الجانب الآخر أنها خسرت العديد من الدول الصديقة والداعمة، بينما المجتمع المدني لديه حرية أكبر للضغط على الاحتلال بشكل غير مباشر عبر رصد وتوثيق الانتهاكات وفضحها أمام العالم، لزيادة الضغط من أجل مساءلة الاحتلال.[14]

وكذلك لم تستجب السياسات العامة والإجراءات التنفيذية المعمول بها في الأراضي الفلسطينية لمتطلبات تفعيل القرار، على الرغم من أن وزارة شؤون المرأة ووزيرة المرأة الدكتورة آمال حمد تبذلان جهوداً حثيثة لتطبيق القرار 1325، ولكن يوجد اعتماد كبير للسلطة التنفيذية على مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية لتفعيل القرار 1325 ولا تتحمل السلطة وسياساتها العامة قرار تفعيله؛ وما زالت الوزارات لا تضع محاور القرار الأربعة في سلم أولوياتها، مع ضرورة الإشارة إلى أن هناك تقدماً مُحرزاً من خلال بلورة الجيل الثاني من الخطة الوطنية لقرار 1325 وهي خطة متكاملة فيها جوانب مهمة؛ ويعتبر هذا تقدماً باتجاه إعمال القرار 1325، لكنه يحتاج إلى المزيد من العمل[15].

كما أن الانقسام السياسي في الحالة الفلسطينية؛ قد انعكس على تشكيل الائتلافات والاتحادات القادرة على دفع السلطات لتبني رؤى أكثر ديناميكية باتجاه تطوير البنية التشريعية والقانونية والاقتصادية في الحالة الفلسطينية[16]. وتجدر الإشارة هنا إلى وجود ائتلافين ينظّمان عمل القرار 1325، ويعمل كل ائتلاف ضمن رؤية وتوجهات خاصة به، مع وجود اتفاق على التوجهات العامة فقط وهما:

1. الائتلاف الأهلي: ويضم على الأقل 18 مؤسسة نسوية؛ وهذا الائتلاف تنبثق عنه سكرتاريا وهي عبارة عن خمس مؤسسات أهلية (مفتاح؛ وطاقم شؤون المرأة؛ ومركز الاستشارات القانونية؛ وجمعية الدراسات النسوية؛ وجمعية الثقافة والفكر الحر)، وهذه السكرتاريا بقيادة مؤسسة مفتاح؛ واتحاد لجان المرأة.

2. الائتلاف الثاني: شكّل بقيادة وزارة شؤون المرأة (الضفة الغربية)[17] تحت مسمى الائتلاف الوطني، وهذا يضم عدة ائتلافات أخرى؛ ومن ضمنها الائتلاف الأهلي لقرار 1325.

وكذلك يوجد خطتان؛ خطة لتفعيل القرار 1325 فلسطينية أهلية وخطة وطنية من وزارة شؤون المرأة. وقد تمت محاولة دمج الخطتين في خطة واحدة؛ ولكن لم تنجح الجهود؛ وارتكزت الخطة الوطنية على الكثير من مرتكزات الخطة الأهلية لأنها سبقتها بالزمن والوقت والعمل

12 مريم زقوت مديرة جمعية الثقافة والفكر الحر، مقابلة خاصة.
13 ريما نزال، مقابلة خاصة.
14 فاطمة عاشور، مقابلة سابقة.
15 رنده سنيورة، مقابلة سابقة.
16 شادية الغول: منسقة برامج مؤسسة مفتاح في غزة. مقابلة خاصة.
17 المقصود هنا وزارة شؤون المرأة في الضفة الغربية، حيث يوجد وزارة أخرى في قطاع غزة تدار من قبل حكومة الأمر الواقع.

معيقات توطين القرار 1325 في فلسطين:

تُجمع آراء النساء في الحالة الفلسطينية على جملة من المعيقات التي تقف أمام توطين القرار في الحالة الفلسطينية، وهي على النحو الآتي:

- غياب الإرادة السياسية لدى صانع السياسات في الحالة الفلسطينية، والذي ينظر إلى القرار من زاوية التركيز على انتهاكات وممارسات الاحتلال، دون النظر إلى مناقشة القضايا ذات الحساسية العالية في الحالة الفلسطينية، مثل قضايا المساواة بين الجنسين، ومناهضة العنف ضد المرأة، وتلك قضايا ليست على سلم أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية.

- تركيز النخبة القائمة على القرار على الجانب التوعوي على حساب التفعيل الحقيقي، من خلال النضال الميداني، مع كافة دوائر صنع القرار في الحالة الفلسطينية لتوطين القرار، وترى العديد من النسويات أن حالة «النخبوية» في التعامل مع القرار، دون النضال الجماهيري، تساهم بشكل كبير في إعاقة توطينه.

- ضبابية مصطلح التوطين، حيث يعتبر صانع القرار أن التوطين قد وقع فعلاً من خلال مقاربة المصطلح مع واقع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال، خصوصاً وأن لكل دولة مفهومها الخاص للقرار بما ينسجم مع حالتها الوطنية، وهو ما فعلته السلطة عندما قاربت المفهوم بالخصوصية الفلسطينية، وبما يتماشى مع منظورها السلطوي، ويحقق حالة من الرضا والقبول لدى النساء في فلسطين. وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة أن يتم إدماج القرار في الخطاب الرسمي التحرري الوطني والاجتماعي مع باقي القرارات الدولية التي تشكل إحدى ركائز الرؤية السياسية الفلسطينية.

- الانقسام السياسي الفلسطيني الذي أعاق توحيد منظومة القوانين الفلسطينية، وعطّل تفعيل القوانين في الواقع الفلسطيني، خصوصاً في ضوء تعطيل المجلس التشريعي أولاً وحلّه ثانياً.

معيقات تفعيل القرار 1325 بمستوياته الأربعة:

1. المعيقات السياسية: تسبّب استدامة الانقسام؛ وغياب الممارسة الديمقراطية والتشريعية في فلسطين وتغوّل السلطة التنفيذية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، في عدم توطين القرار في القوانين من ناحية، وغياب آليات الرقابة والمساءلة الفاعلة على الجهات الرسمية من ناحية أخرى.

2. المعيقات الثقافية: تسبّب غياب سياسات استراتيجية تدعم تعميم الثقافة الديمقراطية وتحجيم الثقافة العشائرية من خلال تغيير المناهج الدراسية وتنقيتها من الشوائب التمييزية تجاه المرأة والآخر المختلف؛ وذلك في ضوء غياب إرادة التغيير في الحالة الفلسطينية، وكذلك وضع سياسات إعلامية تشجع على الحوار وحرية الاختلاف وتغيير القوانين التمييزية وخاصة المتعلقة بالمرأة لصالح قوانين تنطلق من مبدأ المساواة والعدالة في القانون وأمامه.

ويجب الانتباه إلى أن الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني، تقف ضد منح النساء حقوقهن المتساوية مع باقي القطاعات بسبب التمييز المبني على أساس الجنس. ويلاحظ أن الواقع يزداد تأزماً على هذا الصعيد بسبب موقف السلطة الصامت أو المحايد إزاء التدهور المستمر على الواقع الثقافي والقيمي ليس تجاه المرأة فقط، بل تجاه الآخر المختلف بشكل عام؛ الأمر الذي يضع التعددية الفكرية والاجتماعية في خطر حقيقي يصل إلى حد تهديد حياة النساء والآخر المختلف دون أن نتغاضى عن مساسه بهيبة السلطة وسيادتها؛ ويغلّ يدها عن تطبيق التزاماتها تجاه انضمامها إلى الاتفاقيات والوكالات كشكل من أشكال السيادة.

3. المعيقات القانونية: والتي تتمثل في ضعف السلطة الوطنية في فهم القوانين والتشريعات الخارجية لصالح النساء في الداخل وعدم مواءمة القوانين والتشريعات الفلسطينية بالاتفاقيات الموقعة دولياً؛ بمعنى يوجد فجوة في القوانين المحلية مع الاتفاقيات الدولية؛ وطالما لا يوجد مواءمة للقوانين المحلية بما تم توقيعه؛ وكذلك لا يوجد عملية المواءمة لن تتم عملية التوطين.

يضاف إلى ذلك جملة من المعيقات الأخرى التفصيلية وهي:

- ضعف تنظيم عمل اللجنة الوطنية العليا وانتظام اجتماعاتها وتأثيرها على فعالية خطة تنفيذ القرار.

- غياب منهجية ورؤية وطنية موحدة لرصد وتوثيق الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات.

- ضعف الدراسات والأوراق المنشورة التي أكدت عليها الأهداف الاستراتيجية في الخطة الوطنية لتنفيذ القرار

- ضعف العمل التكاملي بين الشركاء في تنفيذ الخطة؛ ومبدأ المشاركة لصالح المبادرات الفردية للمؤسسات الشريكة على فعالية تنفيذ الخطة وأهدافها.

- ضعف الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة الوطنية للقرار 1325 بما يؤثر سلباً على إنشاء وتفعيل المرصد الوطني لرصد وتوثيق الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات في فلسطين.

- نقص التمويل تحديداً في ظل تغيير وتحوّل وتشعّب اهتمامات الدول المانحة؛ والتي انصبّت مؤخراً على تمويل سبل مواجهة أزمة الكوفيد 19 وتوابعها الصحية والاقتصادية؛ والآن هي مهتمة لتدخل في الأزمة الروسية الأوكرانية واللاجئين الجدد.

- الأمر الآخر يتعلق بالثقل الدولي لنا؛ فنحن لا نستطيع انتزاع قرارات ضد الاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات المستمرة التي يمارسها تجاه الكل الفلسطيني لاسيما النساء والفتيات.

- المعيقات المالية: والتي ترتبط بقدرة المؤسسات على تشكيل جماعات ضغط على صانع السياسات لتفعيل القرار، وتوعية المجتمع بأهميته وتشكيل حملات ضغط ومناصرة، ومبادرات دائمة في هذا الاتجاه.

قراءة في نتائج الأدوات البحثية حول القرار 1325 من وجهة نظر نسوية فلسطينية

أولاً: مدى تطبيق محور المشاركة السياسية للنساء في فلسطين من وجهة نظر النساء:

تُجمع النساء الفلسطينيات على أن واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية لا يزال يراوح مكانه، ولم يحدث أي تقدم يذكر حتى اللحظة، وقد أكدت انتخابات الهيئات المحلية التي أجريت في الضفة الغربية على ذلك بوضوح، حيث لم تتعدَّ نسبة النساء المرشحات في المرحلة الثانية منها 2% من إجمالي المرشحين، بالرغم من وجود 8 قوائم انتخابية ترأستها النساء، وأن الانتخابات المحلية أظهرت بشكل واضح أن القانون الفلسطيني يعيق المشاركة الفاعلة للنساء، حيث إن القانون الانتخابي للهيئات المحلية يضمن المشاركة ولا يضمن الفوز، وهو ما أظهرته نتائج تلك الانتخابات والتي لم تتجاوز نسبة فوز المرأة فيها 20%، كما أن الأحزاب والفصائل الفلسطينية لم تغير حتى اللحظة من توجهاتها نحو زيادة نسبة النساء في قوائمها، وتكتفي بما أشار إليه القانون الانتخابي من ضرورة تواجد العنصر النسائي ضمن قوائمها بنسبة 25% فقط؛ وتلك النسبة لا يتم وضعها ضمن القوائم الحزبية، في مواقع مضمونة النجاح، وأن التزام الفصائل والقوائم بها هو شكلي حتى لا يتم إسقاطها، وليس تواجداً مؤثراً يضمن ارتفاع معدلات نجاح المرأة في الوصول إلى مراكز صنع القرار.[18]

وعلى مستوى المشاركة السياسية على صعيد البنى ذات الصلة بالأمن والسلام، مثل المشاركة في مؤسسات قطاع العدالة كالشرطة والأجهزة الأمنية، وفي جولات المصالحة، فإنها مختلفة عن المشاركة في البنى الأخرى التشريعية، والقطاع الحكومي والنقابات والمنظمات الشعبية، والتي تنخفض فيها مشاركة النساء كمًّا ونوعاً، وهذا عائد إلى غياب الإرادة السياسية لتطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي بتخصيص نسبة 30% من المقاعد للنساء في جميع هياكل وبنى مؤسسات الدولة، كما يعبر عن استمرار النظرة النمطية للمرأة ونظرية تقسيم العمل على أساس الجنس التي ترى أن عمل المرأة في الحيِّز الخاص؛ أي في العمل المنزلي وامتداداته وما في حكمه من أعمال، وهذا أيضاً ينطبق على مشاركة المرأة في لجان مكافحة وباء كوفيد 19؛ إذا ما اعتبرنا أن الجائحة تعبر عن أزمة تهدد الأمن وتندرج في إطار صلاحيات القرار1325.[19]

وتكمن إشكالية المشاركة السياسية للمرأة في الحالة الفلسطينية في اقتصار المشاركة على عدد محدود من النخب النسوية، ولا توجد قيادات نسوية بعدد كبير لتشارك في العمل السياسي، وهذا يعود بشكل أساس إلى سياسات الأحزاب الفلسطينية، التي تغيّب النساء عن البروز داخل المواقع المؤثرة في بنى تلك الأحزاب، ومن ثم تقديمها للمجتمع كنماذج يمكن أن تؤثر في الشأن العام.[20] وكذلك أزمة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في غياب التجربة الديمقراطية، واستدامتها في الحالة الفلسطينية، بفعل حالة الانقسام، الأمر الذي أدى إلى المراوحة في نفس المكان بالنسبة للنساء الفلسطينيات، وعدم قدرتهن على زيادة نسبهن داخل المؤسسات الفلسطينية. وإن نسب المشاركة لا تزال محدودة، ولم ترتقِ حتى اللحظة إلى ما تطمح إليه النساء الفلسطينيات.[21]

وقد بادرت النساء إلى أخذ دورهن في المشاركة في العديد من المجالات؛ وانتزعن هذا الدور مثل المشاركة في لجان وجلسات المصالحة؛ ولكنهن لم ينجحن بالشكل المطلوب، فقد خرجت النساء باعتصامات ومسيرات؛ وتعرضن للضرب، وقد فشلت كل المحاولات نتيجة العنف الذكوري والسلطوي الرافض لفكرة المصالحة لأسباب متعددة منها غياب الإرادة السياسية نحو المصالحة، وتغوّل المستفيدين من الانقسام؛ وبالتالي تم قمع أي دعوة للمصالحة كونها تهدد مصالحهم. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد نساء مشاركات في جولات المصالحة بالشكل المطلوب على مدار سنوات الانقسام.[22]

18 شادية الغول، مقابلة خاصة.
19 ريما نزال، ناشطة نسوية، مقابلة خاصة.
20 سحر ياغي، ناشطة نسوية، مقابلة خاصة.
21 رندا سنيورة، ناشطة نسوية، مقابلة خاصة.
22 مريم زقوت، مقابلة سابقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأساس في تشكيل لجان إعادة الإعمار من منظور فلسطيني تقوم على أساس المحاصصة الحزبية دون النظر إلى المنظور النسوي القائم على المساواة والنوع الاجتماعي في المشاركة؛ وهذا واقع أثبتته كافة اللجان التي شكلت بعد كل عدوان؛ سواء في غزة أو في الضفة الغربية ما بعد عملية اجتياح الضفة الغربية في العام 2003.[23] حيث تعتقد أنه لا يمكن فصل السياق العام لتهميش مشاركة النساء بشكل عام عن تهميش النساء في قضايا الإعمار أو حتى المشاركة في لجان تحديد الاحتياجات في شكل وطبيعة الإعمار كمتضررات رئيسيات، وهذا بدا واضحاً خلال تصميم الإعمار بعد العدوان في العام 2004، وما نتج عنه من مشاكل تتعلق بطبيعة الإسكان والمساكن المؤقتة[24].

وهنا لا بد من تطوير مفهوم المشاركة وفق القرار 1325 وتحديداً في البند الخاص في إعادة الإعمار من منظور نسوي؛ حيث يتعدى مفهوم الإعمار الفيزيائي للبيوت والمباني والطرقات، إلى أكثر من ذلك؛ وإلى مفهوم أوسع للإعمار يقوم على أساس أن الإعمار يجب أن يكون إعماراً نفسياً واجتماعياً وعاطفياً وإنسانياً؛ إضافة إلى الإعمار الفيزيائي للمباني والطرقات. وحيث إن الحرب لا تدمر المباني والطرقات فقط؛ وإنما تدمر الأحلام والأماني والذكريات؛ وهذه كلها بحاجة إلى إعادة إعمار، والأقدر والأجدر على إعادة وترميم تلك الأشياء هن النساء كونهن الحافظات لكل أركان الذكريات بالبيوت المهدمة بسبب الأدوار الإنجابية النمطية للنساء في مجتمعنا، فالنساء يعرفن أدق التفاصيل في كل زوايا البيت، لذا فإنه من الأجدر أن تكون النساء قائمات على إعادة الإعمار إن لم يكنّ مشاركات فاعلات.[25]

وتبين الدراسات السابقة في مجال تحليل واقع المشاركة السياسية للنساء في فلسطين بشكل عام؛ أن هناك مجموعة من التحديات كانت ولا زالت تشكل عائقاً أمام تحسين مستوى مشاركة النساء السياسية، يمكن تلخيصها بالثقافة المجتمعية السائدة، التفسير الخاطئ للنصوص الدينية في كثير من الأحيان وفقاً لطبيعة مصدر التفسير، التوتر والقلق الأمني المستمر، واحتمالية التعرض للعدوان بشكل مستمر من قبل الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى المسؤوليات العائلية من خلال قيام المرأة بالأدوار الإنجابية بشكل كبير يجعلها تفضل تلك الأدوار على الدور السياسي في ظل بيئة ومجتمع غير داعمين، وتحدد الدراسات مشكلة كبيرة تتمثل بثقة الناخبين من كلا الجنسين بقدرات النساء السياسية، ما يقلل من فرص انتخابهن بدعوى قلة الخبرة، أو أن تلك المناصب هي للرجال دون النساء.[26]

ومن ناحية أخرى ترى العديد من الناشطات النسويات الشابات واللواتي ينشطن في مجالات مجتمعية وسياسية مختلفة كالعمل المجتمعي، والعمل الطلابي والعمل الحزبي، أن هناك فرصاً متعددة للنساء والفتيات يمكن لهن استثمارها إذا ما أردن من أجل زيادة مشاركتهن السياسية والمجتمعية، إلا أنهن يعتقدن أن جزءاً من المسؤولية يقع على عاتق النساء أنفسهن نتيجة القيود الذاتية التي تضعها النساء أمام قدرتهن على المشاركة، حيث تميل العديد من النساء إلى تغليب الدور الإنجابي لصالح الأدوار الأخرى، لاسيما الأدوار السياسية والمجتمعية. وهذا يعود إلى طبيعة المجتمع الذكوري طبعاً، ولكن لا يمكننا أن نتجاوز الدور النمطي والقالب النمطي اللذين وضعت النساء أنفسهن بهما، وأصبحا قيداً أكثر منه تنميطاً، وعليه فإن النظرة النسوية الشابة ترى ضرورة التمرد على تلك الأدوار وإعادة صياغتها وتوزيعها من جديد بما يضمن المساواة في توزيعها.

وتستدرك الناشطات الشابات القول بأن هذا الدور الذي تلعبه النساء من خلال خلق حواجز ذاتية تمنعهنّ من الانطلاق نحو المشاركة ومزاحمة الرجال في مجتمع ذكوري، لا ينفي القيود المجتمعية والقانونية والسياسية التي صاغها وما زال يصوغها الرجال، والتي تحدّ في معظمها من قدرة النساء على المشاركة وتضع النساء في قوالب محددة كما يراها الرجال.[27]

وتعتقد النساء أن المشكلة في تطبيق القرار 1325 لاسيما في محور المشاركة على الرغم من التزامات السلطة الوطنية الفلسطينية بالقرار وتعهداتها بمواءمة القوانين الوطنية بما لا يتعارض والاتفاقيات والقرارات الأممية من خلال تشكيل اللجنة الوطنية لمواءمة القوانين والتشريعات الوطنية[28]، إلا أن النسويات يعتقدن أن هناك العديد من الأسباب وراء ضعف المشاركة السياسية للنساء على كافة المستويات تعود إلى السياقات الآتية:[29]

1. السياق الثقافي والاجتماعي: حيث ترى النساء أن مكونات المجتمع الفلسطيني ما زالت تتعامل مع قضايا النساء من منظور ذكوري يشجع على تهميش النساء؛ بسبب الصورة النمطية لأدوار النساء؛ والتي تؤدي في الغالب إلى تعزيز النظرة الدونية لقدرات وإمكانيات النساء والفتيات؛ وبالتالي ضعف فرص التغيير لدى النساء، وزيادة العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ وهذا بدوره يخلق فجوة كبيرة في مجال إطلاق قدرات النساء الإبداعية في العمل والمشاركة، وتقييد أدوارهن في صناعة الحدث بعد النزاعات؛ وبالتالي النتيجة النهائية هي مشاركة ضعيفة على المستوى السياسي وغياب في مراكز صنع القرار.

2. السياق السياسي: ما زال المجتمع الفلسطيني يعيش حالة الأبوية الحزبية؛ والتي تعزز من تحكم الرجال بمركز صنع القرار في الأحزاب السياسية؛ ما عزز من التهميش المقصود والممنهج للنساء، إضافة إلى أن الانقسام السياسي، والتجاذبات السياسية بين الأحزاب بعد الحروب ساهمت في إيجاد ما يعرف بسياسات المحاصصة على أساس المنفعة الحزبية؛ وليس على أساس المساواة في مشاركة النساء. وبالتالي أظهرت مشاركة ضعيفة للنساء على مستوى المشاركة السياسية؛ وغياب أو تغييب النساء عن المشاركة في كافة المجالات.

3. السياق القانوني: هناك العديد من الفجوات في المجال القانوني أثرت بشكل واضح في تغييب دور النساء بالمشاركة؛ إن تعطيل عمل المجلس

23 الاجتياح الإسرائيلي للمقاطعة ومدينة جنين وما عرف بعملية السور الواقي آنداك.
24 مقابلة مع الناشطة السياسية تغريد جمعة، ورقة بحثية حول دور النساء في المشاركة في إعادة الإعمار منظور نسوي للقرار1325.

25 مقابلة مع الأستاذة زينب الغنيمي، ورقة بحثية حول دور النساء في المشاركة في إعادة الإعمار منظور نسوي للقرار1325.
26 علاء أبو الغيب، إياد الكرنز، واقع المشاركة السياسية للمرأة في ظل القرار 1325، طاقم شؤون المرأة، آذار 2015.
27 آراء مختلفة لقيادات نسوية شابة خلال مجموعة بؤرية عقدت في مايو 2022.
28 لجنة مواءمة التشريعات تضم في عضويتها 14 عضواً، وتمثل المؤسسات الرسمية بالإضافة إلى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والاتحاد العام للمرأة، ونقابة المحامين، ومشاركة النيابة العامة في الاجتماعات الخاصة بتعديل قانون العقوبات.
29 آراء مختلفة تم استخلاصها من المقابلات مع نسويات وناشطات في المجتمع الفلسطيني.

التشريعي وغياب دوره في إقرار القوانين والتشريعات لأكثر من 14 سنة، وعدم وجود فصل بين السلطات وتفرد السلطة التنفيذية، إضافة إلى غياب المساءلة للسلطات والجهات الحكومية من قبل المجلس التشريعي، وضعف دور المؤسسات الأهلية القانونية في الرقابة والمساءلة على التزامات الدولة تجاه القرارات الدولية والأممية نتيجة الانقسام والتجاذبات السياسية وعدم القدرة على ممارسة الضغط. كل تلك العوامل ساهمت بشكل واضح في عدم القدرة على مأسسة وتقنين قوانين وسياسات تتعلق بضمان حقوق النساء في المشاركة السياسية بسبب الادعاء بعدم القدرة على عقد المجلس لإقرار قوانين بسبب الانقسام، وبالتالي فإن ضعف مشاركة النساء، وللأسف، محمي بالقانون وفق الفكر الذكوري.

4. السياق الاقتصادي: ساهمت العديد من العوامل الاقتصادية في زيادة الفجوات أمام النساء للمشاركة السياسية؛ فالفقر الشديد للنساء، وزيادة الأعباء الاقتصادية عليهنّ، لاسيما ما بعد النزاعات والحروب، وتحمّلهنّ مسؤوليات الإعالة، لاسيما في ظل غياب الرجل أو موته، وتعدد الأولويات الأساسية لدى النساء بعد النزاعات والحروب، ساهم كل ذلك في غياب الدور السياسي للنساء لحساب الأدوار الإنجابية والإنتاجية بهدف تلبية الحاجات الأساسية للعائلة.

ثانياً: مدى تطبيق محور المساءلة في فلسطين من وجهة نظر النساء:

تعتبر النساء أن محور المساءلة في الحالة الفلسطينية مرتبط ببعدين؛ البعد الأول هو بُعد محلي، أي بما يُمارَس على النساء من عنف ناجم بفعل عوامل عدة مرتبطة بالثقافة والسياسات والإجراءات الفلسطينية، وهذا يعاني من الضعف ارتباطاً بحالة الانقسام، وغياب الهيئة الرقابية الأولى بعد حل المجلس التشريعي الفلسطيني، وتغوّل السلطة التنفيذية على باقي السلطات، الأمر الذي يعقّد من المساءلة في الحالة الفلسطينية. أما البعد الثاني فهو مرتبط بمساءلة الاحتلال الإسرائيلي، انطلاقاً من أن القرار 1325 هو أداة اشتباك مع الاحتلال وممارساته. ولكن حتى اللحظة لا يمكن الحديث عن تطور في هذا الاتجاه، نتيجة أن مستوى الأداء الفلسطيني في ما يتعلق بمستوى المساءلة للاحتلال عن جرائمه، يتوقف على مخاطبات فقط في مجلس حقوق الإنسان، ولجنة المرأة في الأمم المتحدة. وأن الفعل الفلسطيني لم يرتقِ حتى اللحظة إلى مبدأ المساءلة، وعملية المساءلة تقف عند هذه الحدود دون أن تمتد إلى المساءلة في البعد المحلي مثل المساءلة على العنف الذي مورس على النساء والإعلاميات المشاركات في الفعاليات التي انطلقت لاستنكار قتل المعارض نزار بنات أو احتجاجات النساء على الانقسام والمطالبة بإنهاء الانقسام.[30]

وقد اكتفت عمليات المساءلة في الحالة الفلسطينية برصد الانتهاكات ونشرها عبر تقارير دورية، دون مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة باتخاذ إجراءات ضد ممارسات الاحتلال تجاه النساء، بحيث لم يتم تقديم أي طلب رسمي للجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار المساءلة سواء من مؤسسات المجتمع المدني أو السلطة الوطنية، ومبدأ المساءلة غير موجود وغير مفعّل؛ وحتى الآن لم ترتقِ إلى مستوى المساءلة الدولية، وتحتاج النساء إلى تدريب على مستوى المساءلة، وكذلك يجب أن يكون هناك تنسيق وتشبيك بين المجتمع المدني والخارجية الفلسطينية؛ لكي يتم التمكين في آليات المساءلة وفي أدوات الأمم المتحدة واختصاصات اللجان حتى نستطيع أن نعرف من نسائل؛ وما هي القنوات التي يجب أن نذهب إليها بمفردنا كمجتمع مدني ونعرف القنوات لو ذهب مجتمع مدني مع السلطة الفلسطينية كجهة رسمية، ولهذه اللحظة لم ترتقِ المؤسسات الرسمية إلى هذا المستوى.[31]

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الأهلية والنسوية ما زالت غير قادرة على القيام بدورها في تفعيل مبدأ المساءلة على مستوى الانتهاكات من قبل الاحتلال؛ كون ذلك يتطلب تنسيقاً مع الجهات الحكومية والدولية من أجل توثيق الانتهاكات الإسرائيلية بحق النساء، وبالتالي صياغة الملفات والتقارير المهنية التي تحتاجها المحاكم الدولية والجهات الحقوقية الدولية من أجل مساءلة الاحتلال على الانتهاكات بحق النساء والفتيات وفق نصوص القرار 1325. وعليه فإن المؤسسات النسوية والناشطات النسويات بحاجة إلى بناء قدرات تتلاءم ومتطلبات التوثيق وكتابة التقارير المهنية. وعلى مستوى المساءلة الداخلية للانتهاكات من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات الحكومية المتعددة نتيجة الانقسام السياسي، فان المؤسسات النسوية والناشطات النسويات استطعن إحداث اختراقات هنا وهناك في هذا المجال؛ حيث عملن خلال السنوات الماضية على تبني وتنفيذ برامج تكاملية من خلال الاتحادات والتحالفات التي تعمل على تعزيز ثقافة المساءلة لصناع القرار في مجال انتهاك حقوق النساء السياسية والاجتماعية. وعلى الرغم من وجود نجاحات متفرقة، إلا أن ضعفاً بين المؤسسات الحقوقية والنسوية، واختلاف التوجهات الميدانية في العمل، والتنافسية، قللت من فعالية المؤسسات في تفعيل مبدأ المساءلة.[32]

وكنظرة نسوية حقوقية فإن النساء والمؤسسات النسوية نجحت في تفعيل مبدأ المساءلة القانونية والمجتمعية لصناع القرار على الانتهاكات والتمييز بحق النساء في مجال المشاركة السياسية والمجتمعية من خلال تبني العديد من أدوات المساءلة؛ التي أصبحت رائجة ومقبولة لدى صناع القرار في المجتمع الفلسطيني؛ وأصبحت تلاقي قبولاً أيضاً لتقييم وجهات نظر صناع القرار من الرجال تجاه العديد من القضايا، إلا أن مبدأ مساءلة الاحتلال على انتهاكاته بحق النساء والفتيات وفق القرار 1325 ما زال بحاجة إلى جهد وعمل مشتركين بين كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية؛ وكذلك يمكن أن تلعب نقابة المحامين دوراً هاماً ومحورياً في تبني سياسات المساءلة وفق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من خلال اللجان المتخصصة في النقابة؛ والتي تعمل على رصد تلك الانتهاكات.[33]

وعلى صعيد آخر لم يتناول الصراع مع الاحتلال، وبالتالي لا ينطبق عليه بشكل كامل ما ينطبق على قرارات الشرعية الدولية تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية؛ وبالتالي لن يكون فاعلاً على المستوى الدولي للضغط على إسرائيل لإلزامها بالامتثال للقرار وبنوده، وما زال مفهوم المساءلة محصوراً

30 ريما نزال مقابلة سابقة.
31 شادية الغول، مقابلة سابقة.
32 مقابلة مع فريال ثابت، ناشطة نسوية ومديرة مركز صحة المرأة في مخيم البريج.
33 مقابلة مع سارة الكيلاني، ناشطة حقوقية، نقابة المحاميين في فلسطين

ضمن منظور مساءلة الاحتلال على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني، ولكن الحديث عن مبدأ المساءلة وفق ما جاء في القرار 1325 من منظور نسوي يتطلب من النساء العمل في اتجاهين متوازيين هما: مساءلة الاحتلال على الانتهاكات بحق النساء والفتيات أوقات الحروب، كونه جهة الاحتلال التي تتحمل المسؤولية القانونية عن المناطق المحتلة؛ وهذا يتطلب منا كنساء وإعلاميات تسليط الضوء على تلك الانتهاكات؛ واستخدام الإعلام كإحدى أدوات التوثيق والمساءلة الجماهيرية التي يمكن أن تصل إلى كافة قطاعات المجتمع في كل مكان؛ ويمكن تشكيل حالة من الرأي العام المحلي والدولي تجاه مساءلة الاحتلال من خلال الصورة والكلمة كصحافيات ونساء في الوقت نفسه.[34]

وعلى مستوى المساءلة المحلية أو المجتمعية إذا جاز التعبير؛ فالمطلوب من الصحافيات العمل على نشر المساءلة كثقافة وممارسة لا بد من تبنيها لدى كافة المؤسسات من خلال تسليط الضوء على الانتهاكات بحق النساء في محاور القرار الأربعة، إضافة إلى إعداد التقارير الاستقصائية من منظور نسوي؛ والتي يمكن أن تشكل مادة وأدلة من منظور نسوي للانتهاكات تكون قاعدة أساسية في جلسات المساءلة لصناع القرار حول الانتهاكات.[35]

ويرى مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة من خلال ورقة موقف حول القرار 1325، أن المفهوم النسوي للقرار يقوم على أساس أننا في مرحلة الصراع مع الاحتلال الأجنبي ذي الطابع العسكري الاقتلاعي أي (إحلالي)، واستمرار إجراءاته العدوانية التي ترتب آثاراً علينا بدءاً من التهجير القسري، ووجود أكثر من نصف الشعب الفلسطيني في مخيمات اللجوء والشتات، واستمرار سياسة مصادرة الأراضي والبناء الاستيطاني في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 وفي مقدمتها القدس، وإجراءات الضم المستمرة فيها وهدم البيوت ومصادرة الأراضي وإمعانه في عمليات القتل والاعتقال والحصار ونشر الحواجز، بهدف التضييق على المواطنين ودفعهم إلى الهجرة الداخلية والخارجية، وانتهاءً بالواقع الآن في قطاع غزة حيث يعيش نحو مليوني فلسطيني يعانون من أوضاع إنسانية كارثية بسبب ما خلفته سياسة الاحتلال الإسرائيلي وخصوصاً في فرضها الحصار الخانق والهجمات العدوانية العسكرية المتكررة على القطاع، الأمر الذي نجمت عنه أزمة إنسانية حادة لجميع سكان القطاع وانتهاك لمعظم حقوقهم الإنسانية، وأصبحوا يعيشون في سجن جماعي، من حيث تضييق دخول وخروج الفلسطينيين من وإلى قطاع غزة، وبات كمنطقة كارثة إنسانية غير صالحة للحياة وفق تقرير الأونروا 2020.

هذا بالإضافة إلى فرض المزيد من السياسات والإجراءات الاحتلالية؛ والتي تقف في وجه طموحات شعبنا في التخلص من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، حيث تعتبر هذه السياسات خرقاً صارخاً للاتفاقيات الدولية، لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة، وشرعة حقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة. وهذا يعني أن هناك ضرورة لإعادة تعريف الصراع بالاستناد إلى التعريفات الواردة للنزاعات المسلحة في وثيقة واستراتيجيات بيجين في المجالات الـ12 والفقرة الخاصة بالنساء والنزاعات المسلحة، والإعلان السياسي الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000 الذي يعيد التأكيد على التزام الدول بأهداف القرار وفقاً لبنوده والمرجعيات التي يستند إليها

وتكمن أهمية التوضيح بإعادة التعامل مع القرار 1325 بالنظر إليه وإلى تطبيقاته بشكل شمولي، أي أنه يشمل كافة النساء الفلسطينيات من لاجئات ومهجرات ومن يعشن في فلسطين تحت الاحتلال، ما سوف يساعدنا فلسطينياً على تحديد أولويات خطط العمل، والاستفادة من الآليات الواردة في القرار.[36]

ولا يجب أن تتوقف المساءلة عند الاحتلال وفضح جرائمه المرتكبة بحق النساء فقط؛ ولكن يجب مساءلة السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطة القائمة في قطاع غزة على التدابير والإجراءات التي يتخذونها من أجل إعمال الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين، وكذلك مراجعة القوانين والتشريعات والقرارات التي يمكن إصدارها لحماية النساء؛ وعلى رأسها قانون الأسرة لحماية النساء من العنف وغيرها من التشريعات؛ وخاصة التي تتضمن تمييزاً وتعاني منها النساء، فالنساء غير قادرات على مساءلة السلطة بالشكل المطلوب لاسيما في ظل الانقسام السياسي وغياب المجلس التشريعي؛ وبالتالي يجب الدفع قدماً بأجندة المرأة من أجل تحقيق السلم الأهلي وإنهاء الانقسام، والدفع باتجاه إجراء الانتخابات الفلسطينية بأسرع وقت ممكن، وتحدي الاحتلال الإسرائيلي في حال منع الانتخابات في القدس، وإيجاد حلول حتى ولو بالاشتباك المباشر مع الاحتلال لإجراء انتخابات، فبدون إجراء انتخابات وإنهاء الانقسام السياسي لا يمكن المضي قدماً في تفعيل مبدأ المساءلة، ولا بد من تعزيز قضاء مستقل ومجلس تشريعي منتخب وفاعل.[37]

ثالثاً: مدى تطبيق بند الحماية في فلسطين من وجهة نظر النساء:

يختلف مفهوم الحماية للنساء من حالة إلى أخرى، ومن موقف عنف إلى آخر، ومن جهة العنف أيضاً، فبعض النساء يرين أن الحماية هي توفير الأمان والحرية، وأخريات يعتقدن أن امتلاك الخصوصية وعدم التعدي على الممتلكات الخاصة يعتبر حماية، وأخريات يرين أن عدم التعرض للعنف يمثل لهن حماية، بمعنى أن يكون هناك من يمنع العنف ويحاسب المعنِّف.

كما أن العديد من النساء في غزة؛ واللواتي كن جزءاً من الدراسة يريْنَ أن السلام وعدم التعرض للحروب، وحماية أطفالهن من الموت والخوف والهلع/ ومحاسبة الاحتلال ومنعه من قمعه، هو الحماية بالنسبة لهن. من هنا تعدد مفهوم الحماية حسب الموقف والمتحدثة، وهذا بدا واضحاً عند سرد القصص والتجارب الشخصية للنساء حول الحماية ومتطلباتها

وهناك من يعتبر النساء في أوقات النزاعات والحروب من الفئات الأكثر هشاشة؛ والتي تتسم بضعف خاص أمام الأخطار؛ وهذا المنظور يشترك فيه

34 مقابلة مع دكتورة مريم أبو دقة، الناشطة السياسية.
35 مقابلة مع ليلي المدلل، ناشطة نسوية وإعلامية في ملتقى اعلاميات الجنوب.
36 مركز الأبحاث والاستشارات القانونية وحماية المرأة، ورقة موقف بمناسبة مرور 20 عامًا على قرار مجلس الأمن الدولي 1325 - المرأة والسلام والأمن، منشورة على موقع المركز بتاريخ 2020/10/29.
37 رنده سنيورة، مقابلة سابقة.

كل من النساء والرجال على حد سواء مع اختلاف النظرة للهشاشة؛ حيث تنطلق النظرة الذكورية من مفهوم الحماية الناتجة عن الضعف؛ والنساء لا يستطعن حماية أنفسهن دون وجود الرجال؛ وبالتالي يعمل الرجال غالباً على التفكير عن النساء؛ ويحددون ما هي احتياجاتهن للحماية؛ وهنا يظهر القصور بمفهوم الحماية من منظور الرجل، أما النساء فإنهن يبرهنّ في كثير من الأحيان على قدرة عالية وبراعة لمواجهة الصعاب رغم حالات الخوف الشديد التي يعشنها؛ الخوف من الموت والإصابة، الخوف على الأبناء، الخوف على الزوج والرجال، الخوف على أحلام العمر التي قد تتحطم أمام أعينهن كالبيت وكل الذكريات الجميلة. كل تلك المخاوف والتي يفترض في الحقيقية أن تجعل النساء أكثر هشاشة في الحروب، إلا أنها تعطيهنّ مرونة وصلابة عالية تفرضها عليهنّ الأدوار الجديدة التي يلعبنها بالإضافة إلى أدوارهنّ وأعبائهنّ الأساسية.[38]

وترى النساء في فلسطين وتحديداً قطاع غزة، بعد التجارب المتعددة للحروب والعدوان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، أنهن لسن مستضعفات لكونهن نساء. بل إنهن يبرهنّ على قوة وصلابة تفرضها ظروف الحرب، كما يتبين من خلال المهام والمسؤوليات الملقاة على كاهلهنّ لحماية عائلاتهنّ ومؤازرتها زمن الحرب. وتُظهر النساء اللائي يتأثرن بالنزاعات في جميع أنحاء العالم أنه بمقدورهنّ ليس التحلي بشجاعة وقوة كبيرتين فحسب، وإنما أيضاً استخدام براعتهنّ وقدرتهنّ على مواجهة الصعاب إلى أقصى الحدود. وتُثبت النساء ذلك في تأدية مهامهنّ اليومية بصفتهن ربات عائلات، ومصدر دخل الأسرة، ومسؤولات عن تقديم الرعاية داخل الأسرة، فضلاً عن مشاركتهنّ مشاركة نشطة في حياة مجتمعاتهنّ المحلية.[39]

وقد أكسبت الحروب المتتالية النساء في غزة قدرة على التكيف والتعامل بطرق مختلفة مع تلك الحروب وآثارها، ساعدتهنّ في كثير من الأحيان على لعب أدوار إضافية غير تلك التي كنّ يقمن بها في أوقات السلم. وعلى الرغم من أن النساء والفتيات يواجهن تمييزاً وعنفاً أثناء السلم أيضاً من المجتمع الذكوري الذي يعشن فيه؛ وبالتالي يختلف مفهوم الحماية من وجهة نظر النساء عنه من وجهة نظر الرجال؛ وهذا يتطلب من النساء العمل على توحيد المفاهيم وتعميمها من أجل تبنيها في السياسات والقوانين التي تعمل على توفير الحماية للنساء والفتيات في الأوقات العادية وأوقات الطوارئ متمثلة بالحروب والاجتياحات الإسرائيلية لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.[40]

وتعتقد النساء اللواتي شاركن تجاربهن أثناء الحروب المختلفة على غزة أنهن قد واجهن عنفاً مركباً، عنف الاحتلال والتهجير والخوف من الموت بشكل أصبح يمثل لهنّ هاجساً يومياً لدرجة أصبحن يخفن الأصوات العالية، إضافة إلى العنف المبني على النوع الاجتماعي الواقع عليهن من الرجال نتيجة الوضع الاقتصادي، وضيق الحال وضيق المكان، لاسيما في البيوت التي استقبلت أعداداً كبيرة من النازحين والنازحات

ومن وجهة نظرهن فإن عوامل هشاشة النساء والفتيات أوقات النزاعات تعود إلى عوامل الضعف المرتبطة بعوامل اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية أوجدها المجتمع الذكوري وثبتها كحقائق آمنت بها النساء، إضافة إلى عوامل الضعف المرتبطة بالنزاع. وخلاصة القول، وفق ما جاء على لسان النساء أنفسهن، فإن النساء لسن مستضعفات في حد ذاتهن، ولسن أكثر ضعفاً من الرجال في حالات الحروب والعنف المسلح. ولهذا، ووفقاً لخصوصية كل حالة والعوامل المختلفة التي تميزها، تعرف مجموعات من النساء أنهن يتعرضن على نحو خاص للأذى أو هن بحاجة إلى حماية. ومن المهم أن يشار في كل حالة إلى تقييم معمق لاحتياجات الحماية بغية تحديد المجموعات الأكثر ضعفاً، مع الأخذ في الحسبان احتمال وجود أوضاع واحتياجات خاصة بالحماية.[41]

إن سياسات الاحتلال القمعية ضد الفلسطينيين بشكل عام أينما تواجدوا، ودون تمييز بين الرجال والنساء، تؤثر على النساء أكثر منها على الرجال في العديد من الأماكن والمجالات. وبالمقارنة بين العنف الممارس من قبل الاحتلال، والعنف المجتمعي الناتج عن السلطة الأبوية وسياسات المجتمع الذكوري، فإن تنميط عمل المرأة والصورة النمطية لأدوارها في الحيّز الخاص تزيد من العنف المبني على النوع الاجتماعي، إلى جانب عنف الاحتلال، حيث تؤدي تلك السياسات الذكورية إلى تنميط أدوار النساء الاجتماعية، وضعف مشاركة المرأة في الحيّز العام وضعف قدرة النساء على التأثير في الحياة العامة وتحمّل أعباء إضافية في إدارة الحياة الخاصة، لاسيما في المناطق الزراعية التي تتحمل النساء فيها عبء العمل غير المدفوع.

و في ما يخص سياسات الاحتلال الصهيوني وأثرها على النساء ومستويات العنف بحقهن؛ فقد دللت على تلك الآثار وضرورة توفير الحماية من خلال مجموعة من السياسات والممارسات الاحتلالية في عدة مناطق مختلفة من مناطق الضفة الغربية منها

1. الخليل في البلدة القديمة: وهي المنطقة التي يتحكم بها بعض المستوطنين ويمنعون الحياة عن الفلسطينيين الذين يعانون العنف المزدوج، ويزداد العنف على النساء لكونهنّ يتواجدن بشكل دائم في البيت؛ واللواتي يتصدّين في أغلب الأوقات لجرائم المستوطنين، ناهيك عن الإجراءات الاستفزازية التي تمثل مجموعة من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي التي يمكن تلخيصها بالآتي:

- الحرمان من الحركة.
- النساء يعملن كحارسات للبيوت في أوقات غياب الرجل في الحيز العام من أجل حماية أطفالهن وبيوتهن من ممارسات المستوطنين، ما يعرضهن لعنف متزايد وبشكل مستمر.
- التهديد بالموت للنساء والأطفال.
- التخريب المستمر للممتلكات والأشياء الخاصة.

38 تغريد جمعة، مقابلة سابقة.
39 تقرير احتياجات النساء ما بعد الحرب على غزة ، مركز شؤون المرأة 2021.
40 مريم شقورة، مديرة مركز صحة المرأة، جباليا.
41 آراء متعددة لنساء تعرضن للعنف المزدوج أوقات الحرب على غزة «مقابلات متعددة».

- صعوبة العلاقات الاجتماعية وتأثيرها على الحياة العامة مثلاً الزواج، وارتفاع نسبة العنوسة كون الشباب لا يفضلون الزواج من البلدة القديمة لصعوبة الحركة والتنقل، وهذا خلق شكلاً جديداً من أشكال العنف بحق الفتيات.

- حرمان الأطفال والفتيات من التعليم أحياناً لصعوبة التنقل والحركة؛ والفتيات تحديداً بسبب الخوف من المستوطنين وممارساتهم بحقهنّ.

2. منطقة الأغوار: تعتبر منطقة الأغوار من أكثر المناطق تهديداً بالاستيلاء على الأراضي من قبل سلطات الاحتلال كونها من المناطق الزراعية الخصبة. وتؤثر ممارسات الاحتلال على النساء من خلال تعرضهنّ لأشكال إضافية من العنف، حيث يدفعن ثمناً باهضاً من العنف مقابل حماية أراضيهن كونهنّ في الغالب يعملن مزارعات في تلك الأماكن؛ ناهيك عن أنه عمل غير مدفوع الأجر أيضاً. والتضييق المستمر من قبل الاحتلال يؤثر على الحق في التعليم والحق في الصحة، حيث تبين دراسات أن النساء والأطفال في تلك المناطق يعانون من فقر الدم بشكل ملحوظ نتيجة ممارسات الاحتلال التضييقية. ونتيجة لهذه الممارسات تتحمل النساء أعباء إضافية تتمثل بنقل المياه من مسافات طويلة تشكل عبئاً إضافياً عليهن. أيضاً تؤثر تلك الممارسات على الأدوار التقليدية للنساء وزيادة الأعباء عليهنّ مثل قضايا الصحة العامة، توفير المياه، توفير الغذاء وغيرها من الأدوار التي تصبح من مسؤولية النساء في الحيز الخاص.

وتؤدي ممارسات الاحتلال إلى المزيد من العنف بحق النساء والفتيات في مناطق الضفة الغربية؛ حيث ما زالت السياسة التوسعية للاحتلال من خلال مصادرة الأراضي، وهدم البيوت، وشق الطرق على حساب الأراضي الزراعية، وإغلاق الطرق بين المدن الفلسطينية وتقطيع أوصال الضفة الغربية.

وكل تلك الممارسات تزيد من العنف بحق الفلسطينيين عامة والذي يزداد على النساء بشكل خاص كونهن الأكثر عرضة للبقاء في البيوت والأراضي الزراعية؛ وهذا يعرضهن لأشكال العنف كالحرمان من التنقل والحركة ومن فرص تعليم الفتيات أحياناً، وتهديد حياة النساء كونهن يعملن في الأراضي الزراعية؛ وهن اللواتي يواجهن قطعان المستوطنين كخط دفاع أول لكون الرجال يعملون فى أماكن خارج البلدة، وهذا يعرضهن مع الأولاد لخطر شديد. وفي ظل سياسة هدم البيوت المستمرة تتحمل النساء العبء الأكبر من العنف كونهن يفقدن خصوصيتهن وحقهن في المسكن لاسيما في ظل انتشار الكورونا.[42]

تعاني النساء في فلسطين المحتلة والقدس والشتات من الاحتلال؛ وتنعكس تلك الممارسات حسب المنطقة والسياسة المتبعة؛ من منع النساء في الشتات من العودة، إلى الحرمان من الحركة والتنقل وهدم المنازل في القدس، ـ إلى السياسة التمييزية في فلسطين المحتلة والقتل الممنهج للنساء في الضفة الغربية. كل تلك الممارسات تعاني منها النساء في غزة، يضاف إليها الحصار المستمر منذ أكثر من 22 عاماً من العام 2000 ولغاية الآن.[43]

وقد طالت ممارسات الاحتلال كل مناحي الحياة؛ فلم يقتصر الاحتلال على القتل والتهجير وتدمير المساكن فوق قاطنيها، فقد طالت هذه الممارسات أيضاً المؤسسات النسوية والحقوقية التي تدافع عن حقوق النساء والفلسطينيين أمام همجية الاحتلال من خلال تصنيف 6 مؤسسات أهلية فلسطينية كمؤسسات إرهابية. وفي مجال الإشارة إلى آثار عنف الاحتلال على النساء في غزة بشكل خاص؛ فالنساء في فلسطين لهن خصوصية مميزة كونهن يعانين من عنف الاحتلال كونه هو أيضاً حالة مميزة لأنه آخر احتلال استعماري حتى الآن.[44]

كذلك تعاني النساء في غزة نتيجة الانقسام بسبب وجود حكومتين، وبالتالي خطابين مختلفين نحو حقوق النساء، إلا أن كلا الحكومتين تشترك في النظرة الذكورية والممارسات الأبوية؛ التي تحد من مشاركة النساء؛ وتعزز الصورة النمطية تجاه الأدوار الاجتماعية. إضافة إلى أن آثار الانقسام طالت كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية؛ والتي تدفع النساء فيها الثمن الواضح والكبير لكونهنّ الأكثر فقراً، وأكثر تهميشاً وأكثر انكشافاً، وبالتالي الأكثر حاجة للحماية. ويجب الإشارة إلى أن الاحتلال هو السبب الرئيسي في تفاقم معاناة النساء؛ حيث إن الاحتلال هو السبب في زيادة معدلات العنف؛ فقد ساهم في سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وهذا تسبب بشكل مباشر في تنامي العنف من طرف الاحتلال والعنف المجتمعي كانعكاس لتلك الممارسات.[45]

وتعاني النساء المقدسيات من عنف وتمييز مزدوج؛ وهنّ بحاجة إلى منظور مختلف للحماية؛ وإلى ضرورة تفعيل مفهوم الحماية للنساء المقدسيات وفق القرار 1325. والعنف لا يقتصر على ممارسات الاحتلال فقط؛ وإنما يتعداه إلى العنف المجتمعي الذي يقوم على أساس المنظور الذكوري السائد والمسيطر، وعلى سبيل المثال هناك عنف مزدوج يقع على النساء المقدسيات في حالات الزواج؛ حيث تعتبر المرأة المقدسية في ورطة كبيرة إذا ما تزوجت من خارج القدس، أو تزوج المقدسي من خارج القدس، لأن ذلك سيحرم تلك المرأة من العيش في الضفة مثلاً، ويمنعها من أن تقيم مع زوجها في القدس، فإذا حدث ذلك وتزوجت من خارج القدس؛ فهذا يعني عدم قدرتها على تسجيل الأولاد وبالتالي حرمانها وحرمانهم من كافة الحقوق. ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط؛ وإنما يتعداه إلى حرية التنقل والإقامة، وغالباً ما تحاول الأسر الفلسطينية البحث عن أي وسائل تعزز صمودها في البقاء في القدس؛ إلا أن الإجراءات الإسرائيلية تعمل على قمع كل تلك الإجراءات؛ فالمرأة الفلسطينية التي تقيم خارج القدس لأي سبب كالزواج أو العمل، تخضع أسرتها دائماً للتفتيش والأسئلة عن مكان الإقامة، وإذا ما ثبت عدم إقامتها في القدس فإن هذا يؤدي إلى سحب هويتها المقدسية؛ وبالتالي حرمانها من الدخول إلى بيتها وأهلها في القدس، والمشكلة الأعقد أن تلك النساء لا يستطعن الحصول على هوية الضفة الغربية أيضاً، ما يفاقم مشاكلهنّ ويزيد من العنف ضدهنّ. وتعاني النساء المقدسيات من عنف الاحتلال بصور متعددة، مثل الحرمان من جمع شمل العائلات؛ وبالتالي زيادة العنف بحق تلك العائلات المشتتة التي تتواجد في أماكن مختلفة، تؤدي أحياناً إلى حرمان الأم من أبنائها، أو العكس

42 مداخلة للسيدة رندا سنيورة، ضمن لقاء حواري حول واقع النساء الفلسطينيات في ظل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، جمعية الثقافة والفكر الحر، 2021/12/9.
43 أمال صيام، مدير مركز شؤون المرأة-غزة.
44 صيام، مصدر سابق.
45 مداخلة للسيدة أمال صيام مديرة مركز شؤون المرأة، ضمن لقاء حواري حول واقع النساء الفلسطينيات في ظل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، جمعية الثقافة والفكر الحر، 2021/12/9.

وكذلك الحرمان من السكن.[46]

وعلى صعيد آخر يمنع الاحتلال البناء في القدس، ويمنع في الوقت نفسه منح التراخيص للبناء، ويهدم المنازل بشكل مستمر استمراراً لسياسة التطهير العرقي. وتعاني النساء في حال هدم المنازل من عنف مزدوج، فالإقامة عند الأقارب وعدم وجود الخصوصية والراحة تشكل عنفاً كبيراً من وجهة نظر النساء، إضافة إلى أن العديد من الأسر ترفض السكن عند الأقارب وتنصب خيمتها للحفاظ على حقها في الأرض، وهذا يعرضها لأشكال متعددة من العنف، حيث لا توجد حمامات، ولا توجد خصوصية، ولا يوجد أمان على الحياة، والخوف الدائم للأطفال «إحدى السيدات اللواتي هُدم بيتها قالت إنها كانت تضطر لإيقاظ بناتها قبل موعد المدرسة بساعة ليذهبن قبل قدوم الطالبات للدخول إلى الحمام».[47]

وهناك عنف آخر تعانيه الطالبات اللواتي سكنَّ في منطقة كفرعقب وهي منطقة خارج القدس، وتعتبرها سلطات الاحتلال ضمن حدود القدس حيث تسمح بالبناء فيها بدون تراخيص ضمن سياسة التهجير الطوعي للمقدسيين؛ وهم يهربون إلى تلك المنطقة للبناء؛ وبالتالي الحصول على مكان للسكن. وهنا تبدأ معاناة الطالبات حيث لا توجد مدارس في كفرعقب، ويمنع عليهن الدراسة في مدارس الضفة الغربية، وبالتالي يضطررن للذهاب إلى القدس يومياً عبر الحاجز الإسرائيلي؛ والذي يتعرضن عليه لكافة أشكال العنف والإهانة والتحرش الجنسي بشكل يومي. كل تلك الأشكال من العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات المقدسيات من قبل الاحتلال بحاجة إلى ضمان توفير الحماية لهن؛ ولكن هذا لا يتوفر بالشكل المطلوب نتيجة عدم قدرة السلطة الوطنية والمجتمع الدولي على محاسبة الاحتلال، إضافة إلى عدم قدرة السلطة الوطنية على تطبيق القوانين على تلك المناطق.[48]

وكذلك تزيد السيطرة الذكورية على كافة مناحي الحياة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من حدة العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ وتتعرض المدافعات عن حقوق النساء اللواتي يعملن على تعزيز المساواة ومنع التمييز بشكل مستمر إلى التهديد من قبل الجماعات المتطرفة والتي ترفض فكرة المساواة من منظور النوع الاجتماعي.

ولا تزال العديد من المدافعات عن حقوق النساء يتعرضن للانتهاكات المجتمعية في مجال مطالبتهن بحماية النساء من العنف، أو تطبيق قانون حماية الأسرة، وهي الأزمة الأخيرة التي أماطت اللثام عن المعيق الثقافي الكبير والمتجذر في المجتمع الفلسطيني؛ والذي يرفض بشكل واضح أي محاولة لإحداث تمكين حقيقي للنساء في الواقع الفلسطيني، حيث تعرضت الناشطة النسوية ساما عويضة لهجمة شرسة من التحريض المباشر عليها، ومحاولات لمحو نضالها ومناصرتها لحقوق النساء والفتيات على مر أعوام عديدة، نتيجة مناصرتها لقانون حماية الأسرة التي تسعى الحركة النسوية في فلسطين لإقراره، حيث شن حزب التحرير الإسلامي في الضفة الغربية حملة إلكترونية شرسة ضدها بحجة أنها تدعو إلى «الشذوذ الجنسي». ويعتبر الاستهداف الممنهج الذي تعرضت له عويضة، أحد أوجه قيام السلطة المجتمعية الذكورية والأبوية في محاربة جميع النسويات والمدافعات عن حقوق النساء، فهو هجوم يستهدف كل ما هو مختلف جندرياً (في الجنس)، وغير نمطي، ويهدف إلى التسبب في تراجع حقوق النساء في سياق يتسم بالاحتلال العنيف والاستعمار؛ ويفرض على المدافعات والنساء الفلسطينيات محاربة الاحتلال وتوابعه الخاصة على النساء والفتيات والأفراد غير النمطيين، والهجوم المجتمعي على حقوقهن، والتغليب الدائم للمصلحة «السياسية» على حقوق النساء والفتيات والانتهاكات الخاصة التي يتعرضن لها

ومن الجدير ذكره هنا أن السلطة الوطنية وقّعت على اتفاقية سيداو؛ ولم تتمكن من نشرها في الجريدة الرسمية، وهذا شجع قوى في المجتمع الفلسطيني على أن تقود حملة ضد اتفاقية سيداو، وحتى السلطة الوطنية. وبالرغم من خروج حراكات متعددة ضد اتفاقية سيداو، إلا أنها لم تحرك ساكناً، حيث كان يُفترض من السلطة أن يكون لها موقف واضح تجاه تحمّل مسؤولياتها بالدفاع عن قراراتها؛ وبالتالي حماية المدافعات عن قضايا المساواة وعدم التمييز المبني على النوع الاجتماعي، وكذلك الحال في ما يخص إقرار قانون الأسرة الذي جرت قراءته الثانية وتعرضت الناشطات والمدافعات النسويات إلى حملات تشويه وتهديد بسبب الفعاليات المطالبة بإقرار القانون؛ ولكن للأسف ما زالت العقلية الذكورية هي التي تقود المجتمع والسلطة معاً؛ وبالتالي لم نشهد أي إجراء يحد من تغوّل هؤلاء ويحمي النساء في الوقت ذاته. عليه، فإن المطلوب من المؤسسات النسوية والناشطات من أجل حماية المدافعات أن يشكلن حملات ضغط ويطالبن بحماية تلك النساء وإقرار قانون حماية الأسرة.[49]

ويجب أن يتم تقديم دعم على المستوى الرسمي بمساءلة ومحاسبة المجموعات والأشخاص الذين يتعرضون للناشطات والمدافعات بالتهديد والتشويه وطمأنتهن بأن الحكومة والجميع يقف معكنّ.[50] وتُجمع النسويات الفلسطينيات على أن هناك حالة من التقاعس الحكومي في ما يتعلق بحماية المرأة الفلسطينية من العنف الداخلي، والامتناع عن إقرار قانون حماية الأسرة في الوقت الذي تتصاعد فيه وتيرة العنف في المجتمع الفلسطيني، وترتفع معه حدة التهديدات المحيطة بالنساء

إن الأولوية للحكومة الفلسطينية في هذا الإطار هي إعلاء الأجندة الوطنية على حساب الأجندة الاجتماعية، من خلال تسليط الضوء على ممارسات الاحتلال وانتهاكاته بحق النساء، وغياب التركيز على الانتهاكات المحلية؛ وخصوصاً قضايا القتل بين صفوف النساء، والتي يتم إهمالها في التقرير الوطني، وهذا عائد إلى المحاولة الفلسطينية لقطع الطريق على الاحتلال والمجتمع الدولي من إدانة أو تجريم السلطة أو المقاومة في غزة.[51]إجمالاً فإن مستويات الحماية غير قائمة أو متوفرة في الحالة الفلسطينية سواء على صعيد الانتهاكات الداخلية، أو انتهاكات الاحتلال، ولا تزال النساء تدفع ثمن هذا الغياب لآليات الحماية

46 مداخلة للسيدة ساما عويضة، ضمن لقاء حواري حول واقع النساء الفلسطينيات في ظل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، جمعية الثقافة والفكر الحر، 2021/12/9.
47 عويضة، مصدر سابق.
48 مداخلة للسيدة ساما عويضة، ضمن لقاء حواري حول واقع النساء الفلسطينيات في ظل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، جمعية الثقافة والفكر الحر، 2021/12/9.
49 مريم زقوت/ مقابلة سابقة.
50 سحر ياغي/ مقابلة سابقة.
51 شادية الغول، مقابلة سابقة.

رابعاً: مدى تطبيق بند الإنعاش للنساء في فلسطين من وجهة نظر النساء:

لا يمكن الحديث بأي شكل من الأشكال عن توفر مستويات مقبولة من الإنعاش للنساء في الأراضي الفلسطينية، في ضوء التهميش الواضح والممنهج للنساء في فلسطين، وربما الغياب الواضح للمرأة الفلسطينية عن خطط إعادة الإعمار في قطاع غزة، دلالة كبيرة على غياب أي شكل من أشكال الإنعاش، بالرغم من أن النساء هن الأكثر تضرراً عقب الهجمات العدوانية الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، وفي ذات الوقت هن الشريحة الأقل استفادة من عمليات الإنعاش وإعادة الإعمار

ويوجد طرفان مسؤولان عن قضية الإنعاش لاسيما ما بعد النزاعات إضافة إلى طرف ثالث، الأول الاحتلال الإسرائيلي كجهة محتلة، والثاني وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) كونها الجهة المسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين، وحينما نتحدث عن المناطق الفلسطينية ففيها ما لا يقل عن 75% من نسبة اللاجئين؛ وبالتالي المسؤول عن سياسات وإجراءات الإنعاش وتحسين حياة النساء السلطة الوطنية ومؤسسات الأونروا، والطرف الثالث السلطة الوطنية الفلسطينية؛ وهنا يجب أن تعمل الأونروا على تطبيق الهدف الذي أنشئت من أجله؛ وهو مراعاة احتياجات المواطنين؛ والعمل على العودة، وحتى الآن لم يتم تحسين حياة المواطنين ولم تقدم خدمات تعمل على تحسين وضعهم؛ وما يتم تقديمه هي خدمات إغاثية فقط، ويتم تقليصها بحجة قلة الدعم؛ وعملت الأونروا على تقديم الجوانب الإغاثية عن الجوانب الأخرى؛ ولا نبرئ الاحتلال الإسرائيلي المتسبب الرئيسي في معاناة النساء، إضافة إلى ضرورة أن تقوم السلطة بدورها في تلك الأوضاع من خلال صياغة سياسات ونظم وقوانين تعمل على مرحلة ما بعد الحروب وإعادة الإعمار من منظور جندري (نوع الجنس) يضمن مشاركة النساء بكل مراحل إعادة الإعمار دون تمييز مبني على الجنس.[52]

مدى إشراك النساء في ملف إعادة الإعمار

تعاني المرأة الفلسطينية من تعطيل دورها في تحقيق السلم الأهلي، بسبب حالة الاستقطاب السياسي الحاد القائم بين القوى السياسية الفلسطينية، بالرغم من أن آثار هذا الانقسام وتداعياته لم تتوقف عند حدود السياسة، بل امتدت لتشمل المجتمع بكافة مكوناته، ولا تتيح السلطة السياسية في غزة والضفة على حد سواء أي فرصة لإشراك النساء في ملف إعادة الإعمار، لغياب الرؤية الواضحة لدى صانع السياسات، وهو ما يشكل انتهاكاً واضحاً للقرار 1325، في الأساس، وبقيت مشاركة النساء في اللجان التي شكلت لإعادة الإعمار شكلية دون تأثير أو حضور فعلي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن خطة الإعمار التي دعا إليها مجلس الوزراء الفلسطيني، كان فيها خمس نساء لم يتم الاجتماع بهن، ولم يتم إشراكهن بشكل فعلي في أي اجتماع لأعضاء الخطة

مقترحات الناشطات والعاملات في مجال الدفاع عن حقوق النساء لتطبيق القرار 1325 لصناع القرار في فلسطين

ترى النساء ضرورة توفير مجموعة من الاشتراطات لتمكين النساء من البنود التي نص عليها قرار 1325 وهى كالآتي:

الاشتراطات المطلوبة لمنح النساء فرصة المشاركة السياسية الفاعلة.

ترى النساء الفلسطينيات أن الضمانة القانونية هي المطلوبة لزيادة المشاركة السياسية الفاعلة للنساء في المشهد الفلسطيني، من خلال تعديل بيئة القوانين بما يسمح بمشاركة النساء بشكل فعلي وكبير في صنع القرار؛ وكذلك تطبيق القرارات التي تم اتخاذها باعتماد الكوتا النسوية في كافة المؤسسات الرسمية بنسبة لا تقل عن 30%، وذلك في كافة المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية ومن أهمها الأحزاب السياسية بضرورة تضمين النساء في الخطة الاستراتيجية للأحزاب؛ ومنحها مكانة بارزة في المشهد السياسي وصنع القرار. وكذلك مؤسسات المجتمع المدني، وتعديل لوائحها الداخلية لتبني كوتا بنسبة 30% وصولاً إلى المناصفة أو بنسبة حجمها في القاعدة بدءاً من البُنى التابعة لمنظمة التحرير كالاتحادات الشعبية مروراً بالنقابات المهنية وانتهاء بمجالس الطلبة.

وترى النساء ضرورة التوجه إلى مجتمع المانحين الدولي، والضغط عليه لاشتراط تمثيل النساء وإشراكهن في عمليات التخطيط لإعادة الإعمار، بكافة مراحله المختلفة (التخطيط، والتنفيذ والرقابة) والتأكيد على أن تأخذ عملية الإعمار بشكل واضح كل احتياجات النساء

52 شادية الغول، مقابلة سابقة.

وفي ما يأتي أبرز الاشتراطات النسوية من البنى الرسمية:

- يجب أن تضمن البنى الحزبية ضمان تمثيل عادل للنساء في مكاتبها السياسية، باعتبار ذلك مدخلاً أساسياً للمشاركة الفاعلة.
- تعديل مواد في قانون الانتخابات؛ والتي تعيق ترشّح النساء في الانتخابات، كشرط تقديم الاستقالة وقبولها قبل الترشح.
- تعديل الأنظمة المعمول بها في المجلس الوطني لزيادة تمثيل النساء.
- إعداد قيادات نسوية شابة قادرة على خوض التجربة السياسية وتحمّل مسؤولياتها، وهذه بالشكل الأول مهمة مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام والمؤسسات النسوية بشكل خاص.
- إعداد مدوّنة سلوك أخلاقية توقع عليها كافة القوى والفصائل الفلسطينية، لضمان إشراك النساء في مواقع صنع القرار وعدم اقتصار المشاركة على التواجد الشكلي، أو الوظيفي في المسيرات والاعتصامات والحشد على الأرض.

الاشتراطات المطلوبة لتفعيل بند المساءلة

تجمع كافة الآراء النسوية على أن النساء بحاجة ماسة للتدريب على مستوى المساءلة ومهاراتها، وضرورة أن يكون هناك تنسيق متكامل بين المجتمع المدني الفلسطيني ووزارة الخارجية الفلسطينية، في إطار تمكين امتلاك النساء آليات المساءلة وخصوصاً المرتبطة بأدوات الأمم المتحدة واختصاصات اللجان، من أجل زيادة معرفة النساء مَن يسائلن؟ وكيف يسائلن؟ وما هي القنوات التي يجب أن يذهبن إليها؟ وهو ما نفتقده حتى اللحظة. وترى النساء ضرورة التوجه الرسمي إلى المجتمع الدولي، وخصوصاً محكمة العدل الدولية، لإلزام الاحتلال بتطبيق القرار ومساءلته عن الجرائم التي يرتكبها بحق الشعب الفلسطيني بشكل عام والنساء بشكل خاص.

الاشتراطات المطلوبة لتفعيل بند الحماية

تطالب النسويات الفلسطينيات بضرورة إعمال القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الصراع وفي المقدمة منهم النساء، وركزت إجاباتهن على شكلين من آليات الحماية، الأول مرتبط بالاحتلال، فيما الثاني مرتبط بالمستوى المحلي الفلسطيني. وعلى المستوى الدولي ترى النسويات ضرورة قيام المستويات الرسمية الفلسطينية بالضغط على المجتمع الدولي للالتزام بتوفير آليات الحماية للمدنيين في الأراضي الفلسطينية، ومساءلة الاحتلال عن الانتهاكات التي يمارسها بحق الشعب الفلسطيني وفي المقدمة منها الانتهاكات التي تطال النساء والفتيات، وفضح ممارساته

أما على المستوى المحلي فالآلية المقترحة هي الضغط والمناصرة على صانع القرار الفلسطيني، لنشر التقارير، ورصد الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في المجتمع الفلسطيني، والتأثير في السياسات والاستراتيجيات الوطنية بما يستجيب لمتطلبات الحماية. وكذلك مخاطبة المجتمع الدولي لإعادة الإعمار لإلزام إسرائيل باحترام القانون الدولي وخصوصاً القرار 1325، في ما يتعلق بحماية النساء خلال العدوان

الاشتراطات المطلوبة لتفعيل بند الإنعاش

يجب أن تأخذ مستويات الإنعاش التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، أو وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، والمؤسسات الأهلية، وهي تقدم المساعدات الطارئة لتمكين النساء من تجاوز الواقع القاسي خلال الصراع، الانتباه إلى أن هذا المستوى من الإنعاش يجب أن يأخذ بالاعتبار كافة احتياجات النساء، وأن يؤسس لإحداث نقلة نوعية في حياة النساء، ويمهد الطريق إلى البعد التنموي، ومغادرة المربع الإغاثي الذي ثبت فشله في كافة عمليات الإنعاش التي تمت ممارستها حتى اللحظة، ونشر الوعي المجتمعي بالقرار 1325، وتدريب النساء على اكتساب مهارات المساءلة المرتبطة بالقرار، وكذلك ضرورة أن تتبنى المؤسسة الإعلامية بشكليها التقليدي والاجتماعي، الدفاع عن حقوق النساء وبناء منظومة وعي مجتمعي تجاه القرار 1325؛ بما يكفل تفعيل بند الإنعاش من الجهات المسؤولة

خاتمة

تعيش المرأة الفلسطينية واقعًا يتسم بالتعقيد المتعدد الأبعاد والاتجاهات، فهي تعيش في مجتمع ذكوري في معظم توجهاته، مجتمع تشده قيود الموروث المؤسس لتقاليد تجعل من الرجل قيمة تتعالى في مواجهة المرأة، الأمر الذي يؤشر إلى مدى عمق هذا الواقع، وعمق إشكالية هذا الواقع اصطدمت ببعد الاحتلال، احتلال تجسده إسرائيل بممارسات ووحشية ونزعة عدوانية متأصلة في عقيدة عنصرية استعمارية لا تقيم وزنًا للإنسان الفلسطيني ككل، لذا فالمرأة الفلسطينية تعاني بشكل أكبر كونها الأم والأخت والزوجة للإنسان الفلسطيني، فهي تحمل نصيبها من معاناة الاحتلال، وتشارك الرجال في المجتمع الفلسطيني بمعاناته من الممارسات الاحتلالية بأشكالها كافة

إضافة إلى بُعد الانقسام الفلسطيني؛ والذي خلق بيئة مفتتة ومسببة لتشظّي المجتمع، ما يعني بداهة مجتمعاً تخفى عنه إدراكات التعامل الواعي مع وجود المرأة الحاسم والمشاركة في صنع بيئة مجتمعية تساهم بتحقيق درجات متقدمة من الوعي المجتمعي لمواجهة التمييز والإقصاء للمرأة الفلسطينية.

وما زالت النساء الفلسطينيات يعانين كل أشكال التمييز والإقصاء؛ ويتعرضن لكافة أشكال الانتهاكات من الاحتلال الإسرائيلي؛ من قتل واعتقال وتنكيل وقمع؛ وعلى الرغم من صدور القرار 1325 إلا أن النساء الفلسطينيات ما زلن يواجهن كافة المعيقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون إيجاد حلول. وترى النساء الفلسطينيات أن الحل يكمن في عمل المؤسسات الأهلية الجاد للتشبيك مع السلطة الفلسطينية، في تشجيعها للذهاب إلى الأمم المتحدة، لتوفير الحماية والمساءلة للنساء، وعلى المستوى الداخلي ممارسة حملات الضغط والممارسة لحماية النساء من العنف الداخلي، وعدم اقتصار دور المجتمع المدني الفلسطيني على التوعية، بل ضرورة الانتقال إلى البحث عن آليات أكثر فعالية لتطبيق القرار في الحالة الفلسطينية

وعليه، يتطلب تفعيل القرار 1325 الاستمرار في بناء الاستراتيجيات الموحدة لضمان زيادة الضغط تجاه حماية حقوق النساء من جهة ومحاسبة الاحتلال من جهة أخرى، وبناء التحالفات والشبكات وتطويرها لضمان العمل المشترك؛ وذلك من خلال تنظيم حملات ضغط ومناصرة دولية من أجل ضمان مساءلة الاحتلال، والاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي من أجل إيصال صوت النساء الفلسطينيات وفضح الانتهاكات في العالم، والعمل المشترك من أجل تفعيل القرار 1325 على المستوى الوطني وزيادة مشاركة النساء في الحياة العامة

الملاحق

ملحق رقم (1)

أسماء المقابلات

مريم زقوت	مدير عام جمعية الثقافة والفكر الحر
ريما نزال	ناشطة سياسية
رندا سنيورة	ناشطة نسوية
سهير فراج	مؤسسة تام
مريم شقورة	ناشطة مجتمعية
أمال صيام	مديرة مركز شؤون المرأة ـ غزة
هداية شمعون	باحثة وناشطة سياسية ومجتمعية ـ مؤسسة أمان
تغريد جمعة	مديرة اتحاد لجان المرأة، وناشطة سياسية
د. مريم أبو دقة	ناشطة سياسية
شادية الغول	ناشطة نسوية
سارة الكيلاني	ناشطة حقوقية
فاطمة عاشور	ناشطة حقوقية
فريال ثابت	مدير جمعية صحة المرأة بالبريج
سحر ياغي	رئيس مجلس إدارة جمعية الدراسات النسوية الفلسطينية
ليلى المدلل	ناشطة مجتمعية

ملحق 2

أسئلة المقابلات

1. هل تعتقد/ين أن هناك أي تقدم فلسطيني في ما يتعلق بالالتزام بالقرار الأممي 1325، وما هي أبرز مؤشرات هذا التقدم من وجهة نظرك؟

2. كيف تقيّمين مستويات كلٍّ من المشاركة السياسية، والمساءلة، والحماية والإنعاش للنساء في الأراضي الفلسطينية؟

3. برأيك هل تستجيب السياسات العامة والإجراءات التنفيذية المعمول بها في الأراضي الفلسطينية لمتطلبات تفعيل القرار 1325 بمستوياته الأربعة (المشاركة، المساءلة، الحماية، الإنعاش)؟ وضّحي كيف تعمل تلك السياسات على تحقيق ذلك؟

4. برأيك ماهي أبرز المعيقات أو التحديات التي تواجه توطين القرار 1325 في فلسطين من وجهة نظرك؟

5. ماهي أبرز الفجوات والثغرات التي تعترض تفعيل القرار 1325 بمستوياته الأربعة من وجهة نظرك، سواء على مستوى السياسات، القوانين، الثقافة السائدة؟

6. ما هي الآليات والمتطلبات الأساسية لزيادة فعالية مشاركة النساء في عمليات بناء السلام الداخلي وإعادة الإعمار في الحالة الفلسطينية؟

7. على مستوى المشاركة السياسية ما هو المطلوب من البنى الرسمية وغير الرسمية لضمان مشاركة سياسية فاعلة للنساء؟

8. على مستوى المساءلة ماذا تحتاج النساء من أجل تفعيل أدوراهن في المساءلة الوطنية في كافة الملفات الوطنية والمجتمعية؟

9. على مستوى الحماية ما هو المطلوب من المستويات الرسمية الفلسطينية والأهلية لتفعيل هذا المستوى على الصعيد المحلي والدولي؟

10. على مستوى الإنعاش ماهي الشروط المطلوب توفّرها لضمان مشاركة نوعية للنساء في كافة المستويات الوطنية والمجتمعية؟

11. ما هو المطلوب من الأجسام التالية لضمان الالتزام بالقرار 1325 بكافة مستوياته: بنية القوانين والتشريعات الفلسطينية؟ السياسات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والأحزاب السياسية؟ المؤسسات الأهلية (النسوية والحقوقية)؟ البنى والهياكل التقليدية في المجتمع الفلسطيني؟ الإعلام؟ الجامعات؟..

12. إن تحدثنا عن القرار الأممي وممارسات الاحتلال الإسرائيلي:

. ما هي الخطوات التي يمكن القيام بها من أجل تعزيز نظم المساءلة للاحتلال؟

ـ ما هو المطلوب من الجهات الرسمية؟

ـ ما هو المطلوب من الجهات الأهلية؟

ـ ما هو المطلوب من الفعاليات الشعبية والحزبية؟

13. كيف تقيّمين قدرة السلطة والمجتمع المدني على الضغط على الاحتلال لاسيما في انتهاكه القرار بشكل واضح؟

عن الشريك
جمعية الثقافة والفكر الحر

جمعية الثقافة والفكر الحر (CFTA) هي مؤسسة قائمة على المعرفة، تعمل في خان يونس والمخيمات الوسطى في قطاع غزة منذ عام 1991. ينطلق العمل الحالي لجمعية الثقافة والفكر الحر من مبادرة تُعد الأولى من نوعها، وهي «مركز الشروق والأمل» 1 للأطفال، والذي تم إنشاؤه خلال الانتفاضة الأولى. اليوم، تتكون جمعية الثقافة والفكر الحر من سبعة مراكز، والتي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات للأطفال (من سن 6 إلى 16 عامًا) والشباب (من سن 18 إلى 35 عامًا) والنساء والرجال (16 وأكثر) من المناطق الأكثر هشاشة في خان يونس ومعسكرات المنطقة الوسطى. تدير جمعية الثقافة والفكر الحر سبعة مراكز مجتمعية تخدم حاليًا الأطفال والمراهقين والشباب والنساء بالإضافة إلى دعم مؤسسات القاعدية.

عن مشروع «صوت»

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

---

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس